الحرية
اسبوعية سياسية عربية

نقاش حول قضايا حركة المقاومة :

الميليشيا ضحية التراجع غير المنظم

بيروت - ٨-٢-١٩٧١ - العدد ٥٥٣ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل • AL-HOURRIAH - No. 553/ 8-2-1971 - BEYROUTH

■ الضمان الصحي : بداية مرحلة جديدة في نضال الطبقة العاملة

■ صورة تحرك محلي في قرية بقاعية (شمسطار)

■ تظاهرات الثانويين : الحزب الشيوعي بين التفريغ والوعظ

■ تقرير عن معمل خرطوش الصيد (غريفة - الشوف)



الانعطاف الكبير في ثورة ظفار



كلمة

مسيرة التسوية السلمية (على أبواب ٥ شباط) :

الاختلاف بين الموقع الأردني والموقع العربي

منذ القبول بمشروع روجرز والوضع العربي يخوض « معركة » صعبة الوصول الى تسوية سلمية مشرفة لا تجعله يتنازل الى حد الاستسلام الكامل خاصة على صعيد تعديل الحدود والاراضي المحتلة بعد ٥ حزيران ، او الشكل الذي تتم فيه التسوية (تعاقد ثنائي كما تصر اسرائيل ، أم ضمانة دولية شاملة كما يريد الوضع العربي) .

ان البند الوحيد الذي تم تنفيذه من مشروع روجرز هو وقف اطلاق النار مقابل قبول اسرائيل بعودة يارينغ الى مهمته .

ومن اجل ذلك مدد وقف اطلاق النار مرتين ، وعلى أبواب المرة الثالثة بدأ يارينغ اتصالاته الجديدة .. فهل سيمدد وقف اطلاق النار للمرة الثالثة ؟. من الواضح ان الوضع العربي يحاول الاعتماد في موقفه وشروطه للتسوية السلمية على عدة عوامل ضغط يستعملها في وجه الشروط الاسرائيلية : تحسين الوضع الدفاعي العسكري في مصر (الصواريخ)، تضامن عربي اتخذ اخيرا شكل « الاتحاد الرباعي » ، الجبهة الشرقية ، وحركة المقاومة الفلسطينية . الا ان هذه العوامل طرأ عليها تغيير أساسي فيما يخص الجبهة الشرقية بعد احداث الاردن : تصفية حركة المقاومة ، وانسحاب الجيش العراقي من الاردن مؤخرا ..

وعلى أبواب ٥ شباط بدأت الشروط العربية الرسمية لتمديد وقف اطلاق النار بالتراجع رويدا رويدا .. فمن الشرط الاول والوحيد للتمديد وهو وضع جدول زمني لتنفيذ قرار مجلس الامن الذي ركزت عليه كثيرا اجهزة الاعلام العربية الرسمية .. الى الشرط الاخير « تقدم ملموس في مهمة يارينغ » !.

ان هذا التراجع يرجح بأن تمديد وقف اطلاق النار سيتكرر للمرة الثالثة على أساس المخرج الاخير : تقرير من يارينغ الى يو ثانت يؤكد السير بجدية في المباحثات يعقبه نداء من يوثانت او من مجلس الامن لتمديد وقف اطلاق النار .

الا انه مهما كان الامر ، فانه من الواضح ان مسيرة التسوية السلمية مسيرة صعبة تتطلب تجميع كل اوراق الضغط المختلفة للوقوف في وجه التصلب الاسرائيلي — الاميركي .

من هنا تأتي اهمية تحليل علاقة الوضع العربي بالوضع الاردني الذي يتصرف منفردا تجاه قضية وجود حركة المقاومة الفلسطينية . فالوضع العربي الذي كان يرى في حركة المقاومة ورقة ضغط هامة في سبيل الوصول الى تسوية سلمية ، كان يرى ايضا اهمية وجود « طرف فلسطيني » او « حل فلسطيني » في التسوية النهائية . ومن هنا كان حرص الوضع العربي الدائم على ابقاء توازن دقيق بين النظام الاردني والمقاومة الفلسطينية .. فهو لا يريد لاحدهما أن يصفي الآخر ، ولا يريد لاحدهما أن يأخذ موقعا أكثر مما يتطلبه التوازن المطلوب .

كان الوضع العربي لا يريد أن تصل المقاومة الى موقع قوي تمارس من خلاله موقفا معارضا للتسوية ، وكان لا يريد — أيضا وبنفس الوقت — أن يقوي النظام الاردني بحيث يتصرف مستقلا ومنفردا لتصفية المقاومة نهائيا ، فيتعذر وجود « حل فلسطيني » ضمن التسوية .

هذه المعادلة الدقيقة التي كانت القاهرة حريصة عليها ، أخذ النظام الاردني يصيبها بالخلل منذ حملة أيلول لتصفية حركة المقاومة .

كان الوضع العربي ينظر الى احداث ايلول بنظرة مزدوجة : فهو يرى فيها سبيلا الى تقليص حجم المقاومة بحيث تقف عند حدود سياسية لا تتعداها الى رفض مستقل للتسوية ، هو ، بنفس الوقت ، كان يجد الخطر كل الخطر في نجاح الملك حسين بتصفية حركة المقاومة نهائيا .

لذلك كانت اتفاقية القاهرة ، تعني أول ما تعني ، وجود وصاية عربية للاشراف على التوازن المطلوب بين النظام الاردني والمقاومة الفلسطينية .

الا ان النظام الاردني استمر في معركته الى نهايتها — كما حللنا في أعداد سابقة بعد الاحداث الاخيرة في الاردن — هادفا انهاء ازدواجية السلطة لصالحه تماما ، مستثمرا الوضع الداخلي في ميزان القوى العسكري بينه وبين المقاومة والذي نتج عن حملة ايلول ..

بعد الاتفاقية الاخيرة بدأ النظام الاردني يكمل سياسيا ما قام به عسكريا في الاحداث : انهاء حمل السلاح بعد تجميد سلاح الميليشيا بالتهديد بعقوبات شديدة ، منع توظيف الفلسطينيين في الدولة ، هوية اردنية في الحدود تطبق على افراد المقاومة الخ ...

ان ما يقوم به النظام الاردني هو انهاء ازدواجية السلطة لصالحه تماما بحيث يصبح هو الطرف الوحيد في التسوية بما في ذلك « الحل الفلسطيني » الذي يراه الملك حسين ضمن مملكته الهاشمية لا خارجها ! .. أي أن النظام الاردني يحاول أن يأخذ موقعا مستقلا ومنفردا عن الوضع العربي . ولكن لهذا الموقع حدودا تضعه ، في النهاية ، أمام مأزق سياسي . فالنظام الاردني لا يستطيع ، مهما كانت رغبته ، أن ينفرد بتسوية ثنائية مع اسرائيل .. لان الاطراف الدولية ، وحتى اسرائيل ، لا تعتبر الاتفاق مع الاردن ثنائيا قادرا على حل المشكلة نهائيا ، فمركز الثقل الرئيسي في اية تسوية هو القاهرة . لذلك فان النظام الاردني مضطر ، في النهاية ، الى الارتباط مجددا بالوضع العربي لتكون التسوية شاملة . واذا كان النظام الاردني الان يأخذ هذا الموقع المستقل والمنفرد الذي يجد دعما من أميركا ورضاء من اسرائيل ، لانه يضعف الموقف العربي ويعزز التصلب الاسرائيلي في المعركة الدائرة حول شروط التسوية السلمية ، فمن الواضح أن الموقف السياسي النهائي المطلوب من الاردن مرهون بتطور المباحثات على الصعيد العربي بحيث يصبح المطلوب انسجام الوضع الاردني مع الوضع العربي عامة ، ومن ضمنه ، وجود « طرف فلسطيني مستقل » موافق على التسوية بأي شكل من الاشكال . فالنظام الاردني بتصفيته للمقاومة ، لا يستطيع تقديم مخرج نهائي للمصير الفلسطيني في اية تسوية نهائية ودائمة .

وهذا هو المأزق السياسي الذي يعانيه النظام الاردني وهو في صدد انهاء ازدواجية السلطة نهائيا في الاردن .

★★★

كيف يمكن لحركة المقاومة أن تحدد مهماتها ومواقفها مستثمرة هذه التناقضات لصالح موقف فلسطيني وطني يرفض التسوية السلمية ويخرج عن اطار الوضع العربي الساعي اليها ؟..

ان ما تقوم به حركة المقاومة الان متمثلا بالتحركات السياسية لرئيس اللجنة المركزية ابو عمار ، هو اللجوء الى الوضع العربي الرسمي حماية للمقاومة من مؤامرة النظام الاردني لتصفيتها .. فهل يستطيع الوضع العربي أن يحميها بعد أن فقد كل وسائل الضغط المباشرة على النظام الاردني ، وهو الذي يريدها في النهاية طرفا في التسوية وتصفية القضية الفلسطينية ؟

ليس بقدرة حركة المقاومة أن تخوض في ظل ميزان القوى الحالي الذي انحسم لصالح النظام الاردني ، اي معركة حاسمة ضد محاولات التسوية القائمة ، ولكنها تستطيع أن تحتفظ — بالتأكيد — بموقف سياسي وطني مستقل عن الوضع العربي ، تجاه التسوية ..

وعلى أساس هذا الموقف يمكن أن تبدأ مرحلة جديدة من مسيرة حركة المقاومة تتراجع فيه بانتظام بدل التراجع غير المنظم الذي يؤدي الى الاستسلام، وتقوم بتحديد مهماتها العاجلة والاجلة في الدفاع عن نفسها ، والاحتفاظ بقدرتها على بناء سياسي جديد وجدي طويل المدى (وهذا ما سنتناوله في عدد قادم) .

معركة الضمان الصحي

مرحلة جديدة في نضال الطبقة العاملة

يشكل البدء في تنفيذ الفرع الصحي من الضمان الاجتماعي هدفا سياسيا رئيسيا ، في لبنان .

واذا كان يتعلق ، في الدرجة الاولى ، بصلة الطبقة العاملة باصحاب رأس المال ، فهو لا ينحصر في هذه الصلة . منذ اول شباط ١٩٧١ ، يستطيع قسم كبير من الطبقة العاملة اللبنانية أن يتطبب بسعر بسيط ، نسبيا ، كما يستطيع ان يشتري الدواء بثلث سعره الحالي . بالاضافة الى ذلك ، هناك قلة من العمال تستطيع انتمرض دون أن يؤدي ذلك الى قطع مورد رزقها .

كانت هذه المكتسبات هي مركز الصراع الذي دار بين ممثلي العمال وبين أصحاب العمل والدولة . لذلك انصب الاهتمام عليها ، فهي موضوع المفاوضات ، والضغوط ، وهي المكسب المادي الذي يؤدي تحقيقه الى رفع قسم من الاعباء المعيشية الثقيلة التي يلقيها الاستغلال الرأسمالي على اكتاف العمال . وقد انتهت المعركة باتفاق لا شك يشكل انتصارا للطبقة العاملة ، وان كان هذا الانتصار بعيدا عما صورته اجهزة الدولة وأصحاب العمل . بالاضافة الى القيادات النقابية . وقد اوضحنا ، في عدد « الحرية » السابق حدود هذا الانتصار . كما اوضحنا ما ينقصه حتى يصبح انتصارا لا يستطيع اصحاب العمل ، والدولة ، تحويله الى اداة نهب جديدة للعمال : ينقصه ثبات العمل واستقراره بمنع الصرف الكيفي ، ينقصه رقابة العمال الفعلية على صندوق الضمان ، ينقصه تأميم استيراد الدواء حتى لا تتحول اسعار الادوية الى سبب عجز في الصندوق يتحمل العمال نتائجه .

كل هذا ، اذا كان يحد من الانتصار ، لا يلغيه بالطبع ، من ناحية اخرى ، ليس الفرع الصحي نهاية المعركة العمالية ولا هو جبهتها الوحيدة . فهناك قضايا عماليةرئيسية ما زالت بعيدة عن الحل . هناك تعميم الحد الادنى للاجور . وهناك جعل الاجر العمالي يلتحق بالارتفاع المستمر للاسعار . وهناك فئات عمالية لا تطالها المرحلة الحالية من الضمان : العمال الزراعيون ، العمال المياومون .. هذا عدا استكمال الشروط التي يجب توفيرها حتى ينجح الفرع الصحي الحالي ، كما هو ، والتي ذكرناها . ليس الضمان الجبهة الوحيدة : فالطبقة العاملة ما زالت تفتقد الى التنظيم النقابي الجماهيري الذي يجعل منها قوة صلبة في المصنع نفسه ، حيث ينتهك صاحب العملحتى الحقوق الاولية التي يقرها قانون العمل نفسه . فمعركة مطالب الطبقة العاملة اللبنانية ليست معركة تأمين مصالحها الحيوية فقط ، بل هي ايضا معركة ديمقراطية . وهي لا تواجه ، في هذا المجال ، قانون الاستغلال الرأسمالي الذي يعمل على أن لا يتجاوز اجر العامل ثمن حاجاته الاولية ، ان الطبقة العاملة تواجه كل ما يمنعها من الانفكاك من هذا القانون .

وما يمنعها منه هو نظام سياسي يعتبر التنظيم النقابي والسياسي للعمال خروج على قانون الاقتصاد الحر ، ويعتبر الاضراب عملا غير عادي يعاقب عليه بالانتقام والصرف والحسم من الاجر . وهو نظام لا يستطيع أن يستمر في سيطرته على العمال والفلاحين وصغار المستخدمين والموظفين والمثقفين ، الا اذا منعهم من أن يستقلوا في التعبير عن مصالحهم ، اي ان يحققوا هذه المصالح بواسطة تنظيماتهم . وهذا ما يرعب الحكم اللبناني والنظام « الديمقراطي » اللبناني : اذا حققت جماهير العمال والفلاحين وصغار المستخدمين والموظفين والمثقفين مصالحها ، بواسطة تنظيماتها هي ، فقد النائب سلطته لانه يستمد هذه السلطة من تامين بعض المصالح الفردية والمحلية . وفقدت الدولة استقرارها الحالي : فهي تستمد هذا الاستقرار من نفوذالنائب من ناحية، ومن تحقيق المطالب الفردية والمحلية .

لكن التنظيمات الجماهيرية تتطلب سلطة من نوع اخر . فالمطالب الجماهيرية ليست مجموع مطلب من هنا ومطلب من هناك . فعندما تطالب التنظيمات الجماهيرية بتأمين العمل ، مثلا ، لا يمكن أن يحقق ذلك بتوظيف عدد من الدركيين وعدد اخر من الحجاب ، وعدد ثالث من عمال التنظيفات . ان هذه الطريقة في التوظيف لا تحل مشكلة تأمين العمل . فهي لا تؤمن الا عددا بسيطا من الوظائف اولا . وهذه الوظائف لا تؤدي بدورها الى ايجاد اعمال اخرى تستفيد منها ، فهي اذا محصورة جدا . وعندما تطالب التنظيمات الجماهيرية بتأمين التعليم ، فلا يحل المشكلة ان يعلن مجلس الخدمة المدنية عن مسابقة للمعلمين الابتدائيين ، او ان يطالب نائب المنطقة بالحاح حتى تنال منطقته مدرسة من وزارة التربية .

ان المطالب الجماهيرية اوسع بكثير من هذه ، الحلول ، المسكنة . لذلك فهي لا تتحقق عن طريق الوساطات والمنافع المتبادلة بين وزراء اليوم ووزراء الغد . كما انها لا تحل ما دام الحكم يدافع مستميتا عن مصالح اصحاب الشركات والمصانع والمصارف . وما دام هؤلاء يخضعون بدورهم لمصالح الشركات الاجنبية الاستعمارية ولمصالح دولها ونهبها . المطالب الجماهيرية الواسعة ، في لبنان ، لا يمكن ان تطرحها ، وتناضل من اجلها ، الا تنظيمات تستطيع ان تتابع كل نتائج هذه المطالب ، الاقتصادية والسياسية .

وهذا ما دلت عليه معركة الضمان الصحي بشكل واضح .

ان الجانب السياسي الرئيسيالذي يبرز في تحقيق الضمان الاجتماعي عامة هو جمعه الواضح للطبقة العاملة اللبنانية ، ولفئة من المستخدمين ، في وحدة مصلحية ومطلبية ملموسة . بينما يخضع الاجر لمفاوضة ثنائية بين صاحب العمل والعامل ، وبينما لا يضمن استمرار العامل في عمله اي قانون ، وبينما تقوم بين العامل والنائب او ازلامه ، علاقة البلدة والعائلة والطائفة ، يتعامل العامل مع صندوق الضمان بصورة مختلفة . فهو تجاه الصندوق قوة عمل على الصندوق ان يعمل على تجديدها دون النظر الى من يستعملها ، وفي اية ظروف يتم استعمالها . وهو تجاه صاحب العمل قوة عمل على هذا الاخير أن يساهم بحصة من تجديدها حتى ولو لم يكن هو المستفيد الوحيد منها . فالدولة ، وأصحاب العمل (والعامل ايضا) يتحملون اعباء « صحة » قوة العمل — العامل — بصورة عامة .

وهذا الواقع هو الذي يفسر الموقف العمالي منذ اذار ١٩٧٠ ، عندما اصرت النقابات العمالية ونقابات المستخدمين على ضرورة تحديد موعد البدء في تنفيذ الفرع الصحي ، تحت طائلة الاضراب العام . وهو الذي يفسر الاجماع القيادي النقابي في وجه مماطلة الدولة واصحاب العمل : اقتراحات تاجيل تنفيذ الضمان ، اقتراحات فصل المرض والامومة عن دفع ايام التعطيل .. بينما خاضت الطبقة العاملة دوما معارك رفع الاجور ، مفتتة كل مهنة في موقع ، وبينما بقيت ، خلال معارك الاجور ، فئات عمال المصانع معزولة في معارك قادتها المصالح المستقلة ونقابات المستخدمين ، شملت معركة الضمان الصحي كل الفئات النقابية . ولا يعني شيئا القول ان المعركة لم تقع ، وانها لو وقعت فعلا لكشفت عن تشقق في الصفوف . لا يعني هذا القول شيئا لان ما منع المعركة من ان تقع هو امتلاكها لقاعدة عريضة تشمل معظم العمال اللبنانيين . وهذا ما تهيبته الدولة ، وما تهيبه اصحاب العمل . لم تقع المعركة لانها معركة الدولة واصحاب العمل الخاسرة .

وهذا يعني ، رغم الخسارة ، ان الدولة واصحاب العمل هم الطرف الاقوى ، حتى في هذه المعركة . فهم الذين يتحكمون في مجراها ، وتوقيتها، في حدوثها او عدم حدوثها . فاذا راوا ان المعركة لغير صالحهم ، رفضوها. وهذا ما تم . اي ان الطبقة العاملة اللبنانية اصبحت تملك قاعدة مصلحية موضوعية تجعلها تفرض على مستغليها ، وحماتهم ، تلبية جزء من مصالحها . لكنها لا تملك بعد التنظيمات التي تمكنها من فرض معركتها الرابحة على اعدائها الطبقيين . لذلك رضخت الطبقة العاملة لاتفاق بين ممثليها الرسميين الحاليين — القادة النقابيون — وبين ممثلي اصحاب العمل والدولة ، يحرم الطبقة العاملة من مكسب اساسي هو دفع ايام المرض دون شرط قضاء السنتين على عمل العامل لدى صاحب عمل واحد .

لماذا امكن للطرف الاخر ان يفرض على الطبقة العاملة هذا الشرط ؟

لان الفروق بين فئات الطبقة العاملة اللبنانية ما زالت كثيرة وكبيرة . فالفئة الثابتة التي لا يضر بها شرط السنتين هي فئة المستخدمين والعمال المهرة الذين يحتاج اليهم صاحب العمل من أجل سير العمل ، ولا يستطيع استبدالهم بسهولة . وهم فئة غير واسعة ، تشكل اقلية ممتازة . وفي المفاوضة بين أصحاب العمل وممثلي النقابات العمالية ، تراجع ممثلو النقابات عند هذه النقطة بالذات ، لانها النقطة التي تبرز عندها الفروق في الفئات العمالية ، واختلاف المستويات . ولكن لذلك معنى سياسيا هاما : لم تخض النقابات المعركة على قاعدة مستواها المتقدم ، مستوى الفئة الثابتة ، لتعمم المكاسب التي يتيحها هذا المستوى على الفئات العمالية الاخرى . بل خاضتها على قاعدة المستوى المتخلف ، مستوى الفئات العمالية التي يصرفها أصحاب العمل دون رقابة تفتيش او رقابة النقابة الغائبة عن أماكن العمل . وهذا أمر يبدو منطقيا ومعقولا اذا انتبهنا الى ان القيادات النقابية الرئيسية هي قيادات نقابات مستخدمين لا عمال وهذا ما يجعل الانتصار العمالي ، على الصعيد السياسي ، انتصارا مؤقتا وهزيلا . وهزاله نتيجة طبيعية لهزال البناء النقابي وهزال الوجود النقابي في أماكن العمل ولا سيما المصانع الكبيرة والمتوسطة . وما دام التنظيم النقابي يقف على رأسه ، اي يقوم على مجلس النقابة من دون التنظيم القاعدي ، فلن تستطيع التنظيمات النقابية ان تخوض معارك تؤدي الى تعميم مكاسب الفئات المتقدمة من العمال على الفئات الاخرى . وسوف يستمر اصحاب العمل والدولة يفرضون اتفاقات تشق صفوف العمال وتعمق الفروق فيما بينهم . ان محاربة هذه السياسة هي التي تستطيع بناء وحدة الطبقة العاملة اللبنانية ، هذه الوحدة التي تبنيها القيادات الانتهازية « اليسارية » (واليمينية في انتهازيتها فعلا) على لقاء القيادات ووحدة التنازلات !

ان الانزلاق من تنازل مطلبي جزئي (دفع ايام المرض) ، الى التخلي عن وحدة معركة الطبقة العاملة ، الى القبول بشل الاداة التنظيمية النقابية ووضعها في خدمة الفئات العمالية القوية ، ان هذا الانزلاق نفسه يدل على نوع المعارك الجديدة التي تقبل عليها الرأسمالية اللبنانية . فالاتساع الذي اخذ يطبع المطالب الاجتماعية والديمقراطية يتطلب أكثر فأكثر قيادة وتنظيما وخطا تستطيع ان تكون على مستوى هذا الاتساع ، تستطيع ان تمثل مجمل مصالح الطبقة العاملة ، وان تعمل على اعداد الشروط التي تسمح بهذا التمثيل . اذا لم يتم ذلك (ولن يتم ذلك بالطبع بانتقال سحري لهذه القيادات من مواقفها الحالية الى المواقف السليمة ، بل بالنضال في القواعد العمالية نفسها) فان التفتت سوف يستمر كما سوف يستطيع النظام اللبناني « الديمقراطي » ان يجد الحلول لاصعب مشاكله واعقدها .

ويتضح خطر هذا النوع من التنازلاتاذا رأينا ارتباط معركةالضمان بسواها من المعارك الاجتماعية . ففي الوقت الذي طرحت فيه قضية الضمان الصحي ، طرحت قضيتان مشابهتان : قضية الايجارات وقضية التعليم . فالايجارات تستحوذ على قسم مرتفع من اجور منخفضة . وهي لا تؤمن ، في وضع العمال وصغار المستخدمين ، الا سكنا لا تتوفر فيه ابسط شروط الصحة والراحة . بينما تفرض المضاربة العقارية وفوائد المصارف ، اسعار باهظة على السكن المتوسط والجيد . اما التعليم ، لان ما ينتجه من متعلمين ، من الطراز الحالي ، يفيض عن حاجة انتاج هزيل تخنقه التبعية التجارية والسياسية للاستعمار ، فلم يعد وسيلة « الارتقاء » الاجتماعي . اصبح التعليم مرحلة تحس يدا عاملة بلا عمل ، وكلفة ثقيلة بلا مردود مقابل. الصحة ، السكن ، التعليم .. هل هذا اللقاء صدفة ؟ حتما لا . فهذه الجوانب الثلاثة تشكل وجوها لمشكلة واحدة هي تجديد الكلفة الاجتماعية لقوة العمل .. بينما يشكل الاجر تجديدا « بسيطا » ، مباشرا ، لقدرة العامل على استعادة عمله واستمراره فيه ، يشكل التعليم والسكن والصحة تجديدا « موسعا » ، غير مباشر . فالتعليم يؤمن المهارة والمعارف التي يحتاج اليها العامل كي يستطيع مباشرة عمله (وهو يؤمن الايديولوجية التي تحافظ على « مقدسات » الطبقات الحاكمة) . والصحة تجعل مقدرة العامل في وضع يحتمل الانهاك والاستنزاف . اما السكن فهو المكان الذي تجتمع فيه مستلزمات الراحة ، والغذاء ، والصحة ..

اذا كانت هذه القضايا قد طرحت فيمرحلة واحدة ، هي مرحلة خضوع الرأسمالية اللبنانية بصورة متزايدة لمستلزمات تنظيم امبريالي في المنطقة العربية ، فانها تؤرخ لمرحلة جديدة في تاريخ نضال الجماهير العمالية والديمقراطية وليس من قبيل الصدفة ايضا ، ان تطرح هذه القضايا في غياب المجلس النيابي الكامل ، والذي ما زال يمثل رسميا السلطة التشريعية في لبنان . وان تتجاذب هذا المجلس تكتلات لم تنجح في أن تجد محاورها الواضحة ، لانها على هامش المشاكل الاساسية التي يواجهها البلد . ولكن المجلس النيابي لا يشكو التفكك وحده . فالسلطة الحكومية ، بعد مسرحية « الحوار » مع الطلاب ، لم تجد الا القمع ، وهي « تفهم » قضية التعليم ، على لسان رئيسها الاول ، قضية علاقات مع انور السادات وعظيموف ! مما يبشر بحلول على مستوى هذا « الفهم » العالي ! لكن ذلك كله يشير الى المقابل السياسي للظواهر التي عددنا : بينما تطرح قواعد تنظيمات جماهيرية ، ومعارك جماهيرية واسعة ، يغرق الحكم في تناقضاته . ولا ينقذه ، حتى الان ، الا تخلف المبادرة الجماهيرية ، كما اوضحنا .

لكن هذا التخلف ليس وضعا لا مرد له.ففي الظروف الجديدة ما يتطلب القضاء على هذا التخلف ، وما يتيح القضاء عليه .

وقف إطلاق النار

نحو هدنة دائمة لمفاوضات سياسية طويلة ؟

الانسحاب الجزئي : عودة إلى « مشروع دايان »

القرار الاخير الذي جاء في خطاب الرئيس السادات عشية ٥ شباط بقبول تمديد وقف اطلاق النار مدة شهر على « ان يتحقق في هذه الفترة .. انسحاب جزئي للقوات الاسرائيلية على الشاطيء الشرقي لقناة السويس » .. هذا القرار يضع مفاوضات التسوية السلمية امام مدخل جديد بعد سلسلة الصعوبات والتعرجات التي جابهتها اثر القبول العربي بمشروع روجرز .

فقد كان واضحا ان البند الوحيد الذي كان قابلا للتنفيذ في المشروع الاميركي هو وقف اطلاق النار . أما تنفيذ قرار مجلس الامن — كما تريد القاهرة — فقد ظل يواجه الشروط الاسرائيلية المتصلبة التي تضع الانسحاب مقابل المفاوضات المباشرة وتعديل الحدود .

مقابل هذا التصلب الاسرائيلي كانت القاهرة تراهن على مرحلة جديدة من الضغوط السياسية اعتمادا علىموقع عسكري دفاعي جديد بعد تركيب الصواريخ . الا ان مسالة الصواريخ دفعت السباق العسكري على هذا الصعيد الى تزويد اسرائيل بمعدات وأسلحة — الحرب الالكترونية كما تصفها اجهزة الاعلام العربية الرسمية— بحيثيؤمن لها تفوقا عسكرية بلا شك.

وهكذا جابهت مسيرة التسوية السلمية مازقا لا يفتح أمام الطرف العربي الساعي اليها الا احد احتمالين :

— تحويل وقف اطلاق النار الى « هدنة دائمة » تتخللها المفاوضاتعلى الصعيد السياسي بحيث ينفصل الوضع العسكري نهائيا عن المفاوضات السياسية . وهذا تنازل نهائي امام الشروط الاسرائيلية ، وهو ما كان في صلب تصور دايان ومشروعه كما سياتي ذكره ..

— « حرب استنزاف » جديدة تخرق وقف اطلاق النار كورقة ضغط رئيسية في مواجهة التصلب الاسرائيلي — الاميركي . والاختيار الاخير مكلف جدا على صعيد الخسائر والنتائج ، كما دلت التجربة السابقة كما انه يحمل عدة احتمالات لا يمكن التحكم بها على صعيد المضاعفات الداخلية : ضرورة التعبئة الجماهيرية والاستعداد والتسليح ، والمطالبة الشعبية باستمرار القتال . الخ ...

أمام هذين الاختيارين كان الموقف المصري بشأن تمديد وقف اطلاق النار يتراجع باستمرار لصالحالاختيار الاول: من الاعلان عن رفض تمديد وقف اطلاق النار ، الى ربطه بشرط محدد « جدول زمني للانسحاب » الى شرط « التقدم الملموس في مهمة يارينغ » .. الى القرار الاخير بالتمديد شهرا مربوطا باقتراح الانسحاب الجزئي .

هذا القرار يعني القبول بالمدخل الذي طرحه دايان ، واثار خلافات داخل اسرائيل نفسها ، ثم عرضه دايان على الولايات المتحدة الاميركية ، التي وجدت فيه نقطة ارتكاز في المفاوضات التي دارت حول تمديد وقف اطلاق النار .

على ماذا ينص مشروع دايان ؟

كانت « الحرية » في تحليلها لمشاريع الحل السلمي على أبواب ٥ شباط (راجع مقالي : وقف اطلاق النار .. هل يتحول الى هدنة دائمة ؟.. الشروط الاسرائيلية لاستئناف المفاوضات عدد ٥٤٤ — ٥٤٥) ، قد اشارت الى ما يقصده دايان من مشروعه تعبيرا عن الظروف الجديدة العسكرية التي طرات على ضفتي القناة :

« يبدو الوضع العسكري وكانه يسير فعلا نحو اكتساب مجرى مستقل نسبيا عنشؤونالمفاوضات السياسية. لذلك يسارع دايان الى المطالبة بوضع اتفاقية جديدة لوقف اطلاق النار تنظم شؤون الوضع العسكري « نهائيا » بصورة تاخذ معطياته الراهنة والجديدة بعين الاعتبار . واذا كان دايان يحاول بذلك أن يبرهن على استجابته لمنطق التطورات التي طرات على ميزانالقوى العسكري ، فهو لا ينسى بالمقابل ان يربط اقتراحه بمبررات سياسية : المفاوضات مع العرب ستكون طويلة وشاقة ولا يمكن تصور حل للصراع ياتي دفعة واحدة » .

مشروع دايان :

— الموافقة على استئناف محادثات يارينغ على شرط الوصول الى اتفاق جديد لوقف اطلاق النار بواسطة الولايات المتحدة وقبل ان يحل الخامس من شباط . ومثل هذا الاتفاق يجب ان يستند الى ترتيبات ذات طبيعة اكثر استمرارا .

— نزع السلاح عن ضفتي القناة بانسحاب القوات المصرية والاسرائيلية مسافة ثلاثين كيلو مترا الى الداخل مما يسمح بفتح القناة أمام الملاحة الدولية .

— ان الانسحاب الجزئي عن ضفتي القناة ينشيء حالة عسكرية جديدة تقطع احتمالات الاحتكاك بين اسرائيل من ناحية والطرف المصري السوفياتي من ناحية اخرى ، وليس افضل من فتح القناة وسيلة الى ذلك بالنسبة لاسرائيل ..

هذا المشروع اثار في اسرائيل خلافات ، ومعارضة الون ، الا اندايان حمله الى الولايات المتحدة الاميركية اثناء زيارته الاخيرة . ويبدو ان المسؤولين الاميركيين قد وافقوا عليه ، واعتمدوه في المفاوضات التي دارت حول تمديد وقف اطلاق عليه . ويبدو ان « الموافقة المصرية » جاءت نتيجة لذلك عبر المراسلات التي تمت بين الطرفين . وهذا ما توحي به ايضا ما رددته وكالات الانباء العالمية عن الضمانات الاميركية التي اعطيت للقاهرة بأن اسرائيل « ستقدم خلالفترة تمديد وقف اطلاق النار عناصر ايجابية » تتعلق بالتسوية .

ان ربط تمديد وقف اطلاق النار باقتراح الانسحاب الجزئي للقوات الاسرائيلية يأتي في هذا السياق .وبذلك تدخل المفاوضات في مرحلة جديدة من مدخل « هدنة مؤقتة » على الصعيد العسكري .. وبالطبع فان الاقتراح المصري الذي جاء على لسان الرئيس السادات لم يتعرض لمسألة الوجود العسكري المصري على الضفة الغربية للقناة ، وهذا ما ستعمل اسرائيل على ابرازه ليشكل « عقدة » الموقف فيالفترة القادمة .

بيان بعمليات عسكرية للجبهة الشعبية الديمقراطية

اصدرت الجبهة الشعبية الديمقراطيةبيانا بعملياتها العسكرية الاخيرة :

بناء على الاوامر الصادرة الى قواتنا من القيادة العسكرية للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين تحركت قواتنا صباح يوم الاربعاء وفي تمام الساعة السادسة صباحا باتجاه رويسة الحمراء لضرب الاهداف التالية والمحددة :

- المراصد على يمين ويسار التلة
- مهجع لجنود العدو ويقع خلف التلة
- دشم مرابض رشاشات من عيار ٢٠ مليم والف ستة
- أربع بلدوزارات وسيارةمن نوع قلاب
- اليات ودبابة تقوم بحراسة الموقع .

وقد اتخذ مقاتلونا مواقعهم المحددة، في الوقت الذي كان العدو الاسرائيلي يقوم بتحصين مواقعه مستفيدا من وقف اطلاق النار ومن الهجمة الرجعية الاردنية ضد حركة المقاومة — وفي تمام الساعة التاسعة والدقيقة العشرون اغارت قواتنا على اهدافها المحددة حسب الخطة المرسومة وكانت كالتالي :

ا — انقضت مجموعاتنا والتي تحمل الميم دال على البلدوزارات العاملة هناك حيث دمرت احداها تدميرا تاما وشوهدت وهي تحترق . وعلى أثر ذلك قام العدو الصهيوني باطلاق النار على ثوارنا ، فتصدت له مجموعات الحماية والاسناد حيث امطرته بقذائف المورتر والرشاشات الخفيفة والمتوسطة محدثة ارباكا في صفوف العدو مما جعل رمايته غير مجدية — وقد اصابتقذائف المورتر مهجعا للجنود اصابات مباشرة.

ب — وبنفس الوقت قامت احدى وحدات الصواريخ التابعة لقواتنا بتوجيه عدد من الصواريخ نحو مريض رشاشات المتابعة للعدو فاصابت اهدافها محدثة — اعطاب رشاش من عيار ٢٠ مليم .

وقد استمر الاشتباك حتى الساعة العاشرة والنصف استخدمتخلالهمختلف انواع الاسلحة — عاد بعدها مقاتلونا الى قواعدهم سالمين .

ايها المقاتلون الابطال :

ان سعي النظام العميل في الاردن لمنع دخول المقاتلين للاردن او انطلاقهم من أرضه يشكل الحلقة الاخيرة من مخطط النظام لوقف العمل الفدائي تمهيدا للدخول في مفاوضات اكثر مباشرة مع العدو ، وهو بذلك يضعنا جميعا ومباشرة امام مهمات واسلوب جديد ، فليكن شعارنا في هذه الفترة مزيدا من النضال السري ، والى الجحيم ذلك النوع من النضال الاستعراضي المرفه .

اتفاق سوريا مع التابلاين

خطوة إلى الوراء للنضال ضد الاحتكارات البترولية

تشهد الاسبوع المنصرم عودة تدفق النفط عبر خط التابلاين الممتد ما بين السعودية ولبنان اثر توقف دام تسعة اشهر .

وكان خط التابلاين قد تعرض لحادث ضمن الاراضي السورية ، وقد رفضت الحكومة السورية انذاك السماح باصلاحه ما لم توافق الشركة الاميركية على زيادة عائدات المرور التي تحصل عليها سوريا زيادة كبيرة . والاسباب سياسية بالدرجة الاولى تتعلق بطبيعة العلاقات بين الاحتكار النفطي العالمي والحكومات الوطنية ، وكذلك بسياسة الضغط على النظام السوري نتيجة مواقفه الوطنية الاكثر تصلبا بالمقارنة مع سواه من الانظمة فقد رفضتالشركة المطالب السورية . وكان واضحا أن الضغط الاميركي والسعودي المباشر يلعب دورا اساسيا في تدعيم تصلب التابلاين . كما كان واضحا ان تصلب التابلاين والحكومات التي تدعمها كان يرتكز الى المراهنة على امكانية حدوث تعديلات ضمن النظام السوري لمصلحة الاطراف الاكثر « تعقلا » والاكثر انسجاما مع اتجاه الانظمة العربية الى المساومة مع الغرب .

اذا كان ذلك هو الاطار العام للنزاع بين سوريا والتابلاين فانه ينبغيالتاكيد على مسالتين :

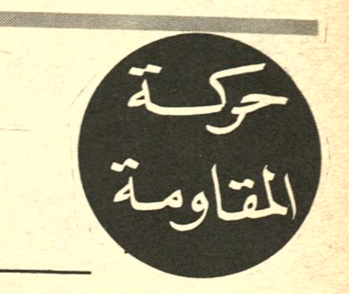
الاولى ، ان الاتفاق الجديد والسماح بمرور النفط ليس حدثا منعزلا عن الخط العام الذي بدأ الحكمالجديد في انتهاجه . وعلى العكس فان هناك علاقة من الانسجام بين هذا الحدث والعديد من خطوات الحكم السوري الجديد : الاتفاق المشترك مع لبنان الذي سمح للنظام اللبناني بالعودة الى ممارسة دوره التجاري التقليدي بكل جدية ، والحديث عن تحسن العلاقات السورية السعودية وكذلك المواقف الاكثر تساهلا في الداخل تجاه البورجوازية المحلية (الغاء العقوبات بالنسبة للسوريين الذين قاموا بتهريب اموالهم الى الخارج والسماح لهم باستئناف الاستيراد الى سوريا ..) واللهجة « الناعمة » في الحديث عن الحلول السلمية .

والثانية ان الاتفاق الجديد يشكل تراجعا عن الموقف السوري الاساسي وبالتالي انتصارا لشركة النفط الاميركية . ولا يقتصر التراجع على الناحية المالية اذ اضطرت سورية الى قبول زيادة في العائدات السنويةقدرها ٤ ملايين دولار بالاضافة الى دفعة مقطوعة تبلغ ٦ ملايين دولار وهو مبلغ يقل عما كانت سوريا قد طلبته في الاصل بل انه وفي الاساس يسجل تراجعا سياسيا وموقفا جديدا بالنسبة لشركات النفط عبر عنه صائب سلام في برقية التهنئة التي ارسلها للحكومة السورية باشارته الى « المفاوضات التي جرت بتفهم جديد للاوضاع » . ان اخراج النزاع بين سوريا والتابلاين من اطاره الاساسي ، اطار النضال الوطني ضد شركات النفط التي تنهب ثروات المنطقة ، وتصويره كنزاع هامشي يجد حله في المفاوضات والمساومات القانونية التي تلقى التاييد من الانظمة الاكثر رجعية في المنطقة .. وهو بالتاكيد خطوة الى الوراء بالنسبة للنضال الوطني ضد الاحتكار النفطي الاميركي — الاوروبيالذي يشكل العمود الفقري للرجعيات المحلية .

تبقى اشارة اخيرة الى ان تخفيف الضغط السوري على شركة التابلاين لن يؤدي الى تخفيض اكلاف نقل البترول السعودي الى اوروبا بنسبة الثلثين فحسب بل انه قد يخلق نتائج سلبية تضعف موقف الدول النفطية العربية في مفاوضاتها الحالية مع شركات النفط حول زيادة الاسعار المعلنة ونسبة الضريبة على النفط .

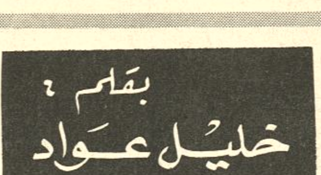
الحرية
صاحب الامتياز: محسن ابراهيم
المدير المسؤول: حسن فخر
مدير الادارة: ياسر نعمه
مكاتب الادارة والتحرير: شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب منطقة العاملية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان





الميليشيا : ضحية التراجع غير المنظم

نشرت « الحرية » في عدد سابق مقالا عن الميليشيا بقلم ناجي علوش مساهمة في نقاش قضايا حركة المقاومة ، وقد اعتبر الكاتب ان مقاله المذكور يعتبر مدخلا لدراسة اوسع نشرت في عدد « دراسات عربية » الذي صدر في اول هذا الشهر بعنوان « نحو استراتيجية جديدة للثورة الفلسطينية » . والمقال التالي لاحد عناصر الميليشيا من الجبهة الشعبية الديمقراطية يرد على ما اثاره المقال السابق ويساهم في النقاش الذي فتحته « الحرية » امام فصائل المقاومة وعناصرها لتحليل ونقد تجربة المقاومة في معارك ايلول ومابعدها :



في اللحظات الراهنة ، تبدو قضية تحليل المواقف الخاطئة لقيادة المقاومة واستخلاص السياسة الصحيحة الواجب اتباعها من اجل انقاذ الثورة ومكاسب الجماهير ، تبدو وكانها قضية « بالغة التعقيد والصعوبة » عندما يتناول البعض مجمل سياسات المقاومة بشكل مجزا ومنفصل عن بعضها البعض ليقول : هذا الموقف صحيح ، ولكن الموقف الذي تلاه كان خاطئا وهكذا !!! بحيث نصل في النتيجة الى حكم مؤداه اما ان المقاومة قد وقعت في بعض الاخطاء التكتيكية الثانوية — على صعيد التطبيق العملي والعسكري بالذات — الناتجة عن سوء تقدير جزئي للموقف الاني ، واما نتيجة قصر نظر وتركيب هذا القائد او ذاك الشخصي والفردي في فهمه للاوضاع الناشئة وطرق معالجتها .

ومن هنا في الحقيقة تبدو احد المآسي المحزنة والمبيتة داخل المقاومة . تلك التي تمثلها مجموعة من الكوادر والقيادات المتقدمة والتي لا زالت تحاول ان تضع اصابعها على مكمن المرض ولكنها في النهاية تزيد عدد امراض المقاومة واحدا ، وتساهم دون ان تدري — بتحليلها المجزا والمنقوص — في تعقيد الوضع واساليب حله ، امامها وامام قواعدها ومجموع الجماهير المناضلة .

وعلى هذا النمط من المحاكمة ياتي مقال الاخ ناجي علوش في عدد « الحرية » رقم (٥٥١) ، رغم انه يمثل محاولة متقدمة للرد على مسالة راهنة هامة تماما ، وهي مسالة سحب سلاح الميليشيا ، الا انه ظل محبوسا داخل نفس الاطار الذي كانت تدور داخله العديد من الكوادر المتقدمة في المقاومة والذي يعبر عن نفسه كالتالي : « لقد كان كل شيء يسير باتجاه صحيح بشكل عام ، لولا انكم اخطاتم في هذا الموقف وقصرتم في تلك القضية ، ووضعتم « فلان » في مكان لا ينبغي ان يكون فيه !! » ورغم صحة تلك الانتقادات الا انها في النهاية لا تدلنا ولا تدل مجموع قواعد المقاومة والجماهير عمليا على اسبابها الفعلية ، والتي ينبغي باستمرار تثقيف الجماهير بها . او بتعبير اخر انها لا تدل القواعد والجماهير على « الخيط الموصل » بين مجموع هذه المواقف الخاطئة والتقصيرات التي يشار اليها ، حتى لا تتصور الجماهير انه بمجرد اجراء تبديل شكلي وجزئي في هذا الجانب او ذاك من جوانب العمل فان الامور تعود الى سيرتها الطبيعية الصحيحة نحو تحقيق النصر . ولا ريب ان الاخ ناجي يوافق في هذه الحالة على ان موقفا من هذا النوع يساهم — بدون وعي — في تضليل الجماهير ، وان كان هدفه في الاساس تثقيفها وتبيان الاخطاء امامها .

وقبل أن ندخل مباشرة للوصول الى النتائج ، فان من الضروري الاشارة في البداية الى معركة ايلول وحصيلة هذه المعركة حتى يمكن محاكمة سلوك المقاومة بشكل رئيسي على ضوء ذلك . ورغم ان الاخ ناجي قد اشار بشكل عابر الى معركة ايلول بالتاكيد على اننا « لم نهزم في معركة ايلول . » ، فان ذلك لا يغنينا مطلقا عن ضرورة التقاط دروس ايلول والاستفادة منها ، حتى نعرف بالتالي لماذا سارت معظم قيادات المقاومة باتجاه التراجع غير المنظم والتنازل عن « قضية مبدئية امام السلطة » وهي قضية تسليح الجماهير . واذا كان « عدم الهزيمة » التي يعنيها الاخ ناجي هي عدم تحقيق السلطة لاهدافها في تصفية وسحق المقاومة كليا خلال المعركة فان هذا صحيح ، الا ان مقياس الهزيمة والانتصار تحددهما في النهاية مدى استفادتنا من دروس المعركة ومبادرتنا السياسية من اجل اعادة موازين القوى الى ما كانت عليه قبل المعركة كحد ادنى من اجل استئناف النضال لتحقيق مطلب الجماهير الاساسي في الاطاحة بالسلطة الرجعية . ومن الواضح تماما أن معركة ايلول رغم عدم تحقيقها لمجموع اهداف النظام الرجعي ، الا انها احدثت اختلالا واضحا في موازين القوى يتمثل بما يلي :

١ — سقوط مواقع رئيسية بيد النظام وانحياز قطاعات هامة واساسية من جماهير الضفة الشرقية الى جانب السلطة الحاكمة وضد المقاومة . وقد تركزت هذه القطاعات في المنطقة الجنوبية والريف الشمالي بشكل رئيسي . هذه القطاعات ذات الطابع الفلاحي والبدوي الفقير والتي وقفت الى جانب المقاومة خلال ازمة ١٠ شباط ١٩٧٠ ، واتجهت نحو الحياد خلال ازمة ٧ حزيران بانتظار حسم المعركة داخل المدن ، وانحازت كليا الى صفوف السلطة خلال ايلول .. انها ذات الجماهير التي اعلنت الاضراب العام وقامت بمظاهرات حاشدة ضد السلطة في شباط .. وهنا لا يفيد القول على طريقة الاخ ناجي « ان سقوط هذه المواقع الهامة .. لان الميليشيا الشعبية لم تكن قد سلحت جيدا ! » . ان قبائل بكاملها وقرى بمجموعها قد سلحت بواسطة المقاومة وحملت هذا السلاح ضد المقاومة في أيلول ، ومهما كانت « نوعية هذا السلاح » الا أن المزيد منه كان سيعني في النهاية مزيدا من البنادق ضد المقاومة وليس معها !! ان القضية المطروحة هنا هي ببساطة أن الجماهير « شرق الاردنية » رات في المقاومة عبر تجربتها الخاصة ، نضالا فلسطينيا مسلحا من اجل تحقيق أهداف الفلسطينيين في تحرير وطنهم ، دون أن يؤدي هذا الى تغيير في أوضاع معيشتها ويخدم مصالحها المباشرة والراهنة (وانا هنا لا اقلل من اهمية العامل الوطني والقومي بالنسبة لجماهير الفلاحين عموما . الا أن تهديد العدو القومي يظل غير مباشر بالنسبة لفلاحي الضفة الشرقية ولا يتعدى احيانا قصف الطائرات والمدفعية الذي جعلهم الى حد كبير وفي فترة محدودة يتعاطفون مع المقاومة ، الى جانب سيادة العلاقات والثقافة القبلية والعشائرية التي تضعف من تاثير هذا العامل .) لقد كان برنامج المقاومة يسير على قدم واحدة ، فهو لم يكن برنامجا للتحرير « الوطني الديمقراطي » بحيث يلبي المطالب والمهام الديمقراطية في الاردن ، والتي تمس بوضوح مصالح الجماهير الفلاحية في الريف والمسالة الزراعية بشكل اكثر تحديدا ، ولا مصالح الجماهير الكادحة في المدن من اجل تحسين مستوى معيشتها ، وتحقيق مطالبها الديمقراطية . ولهذا كانت هذه الجماهير ، التي تعاني من تخلف رهيب في مستوى وعيها ، في النهاية « امينة على مصالحها » الانية والمباشرة والضئيلة التي يوفرها لها النظام من خلال تركيب قواعده القبلية والعشائرية ومن خلال جهاز الجيش خوفا من فقدانها لكل شيء . ومن الجانب الاخر فقد سارت هذه الجماهير ، لفترة محددة ، وراء المقاومة الا ان تذبذب المقاومة في حسم تناقضها مع النظام وتفجير الصراع داخل ازدواجية السلطة لصالحها ، وعودتها بعد كل أزمة للتاكيد على « تعايشها مع النظام وعدم تدخلها في الشؤون الداخلية للبلد » ، مما جعل هذه الجماهير تخشى الانسياق وراء هذا التذبذب المريع الذي ربما سيجعلها في النهاية تخسر حتى المصالح المحدودة وبقايا الفتات الذي يكفله لها النظام عبر تركيبه . من الصحيح ان النظام قد غذى التناقض الوهمي بين اردني وفلسطيني ، الا ان المقاومة لم تفعل شيئا على الصعيد العملي سوى تغذية هذا المناخ او تركه حتى يستفحل في افضل الحالات .

الجبهة الوطنية الفلسطينية — الاردنية

ولا ننسى هنا ان المقاومة ساهمت — وبقيادة يمينها تحديدا — في ارعاب واقصاء القطاعات البرجوازية الصغيرة والمتوسطة الوطنية « شرق الاردنية » ، عندما مارست سياسة التمزيق النقابي بين نقابات واتحادات فلسطينية وأخرى اردنية ، ورفضت باستمرار كل اتجاه نحو تشكيل جبهة وطنية أردنية — فلسطينية من اجل تحقيق التحرير الوطني الديمقراطي للاردن ، وكامل التراب الفلسطيني المحتل . الا يمثل كل هذا اختلالا في موازين القوى وانتكاسة رهيبة لقضية الثورة الوطنية؟؟ ورغم ذلك فانه يمثل درسا اساسيا من دروس ايلول من اجل اعادة تجميع صفوف المقاومة والجماهير الوطنية . الا ان مطالبتنا بعد أيلول باقامة جبهة وطنية أردنية فلسطينية ذات برنامج ديمقراطي من أجل التحرير الوطني يتناول قضايا ومصالح جماهير شرق الاردن ، جوبهت من قبل يمين المقاومة بالقول بأن هذا « اشتراكية » ونحن لسنا في مرحلة اقامة « الاشتراكية » !!

ان الحدود الشاسعة بين البرنامج الديمقراطي العريض الذي يعبر عن مصالح اوسع الطبقات الوطنية والبرنامج الاشتراكي واضحة للجميع .. الا للقيادات اليمينية التي ظلت مصرة على الحفاظ أيضا على مصالحها الانية والضيقة والمباشرة .. ان مسالة التناقض بين أردني وفلسطيني لا يمكن حلها بالتاكيد اللفظي على وحدة الشعبين ، بل من خلال جبهة وطنية وبرنامج ونضال طويل النفس من أجل جمع شتات القوى الوطنية ، واخراج الثورة من مأزقها ، وتجريد النظام الرجعي من أسلحته وأساليبه الخبيثة في تنمية هذه الفرقة .

هذا الدرس الاول .. هل تعلمنا منه ، وهل سعينا لاعادة موازين القوى الى وضعها من اجل استئناف النضال باساليب صحيحة ؟؟

٢ — لقد ظل الجيش حصنا مغلقا امام المقاومة ، وظلت علاقاتها به لا تتجاوز حدود الصلات الطيبة والحسنة مع بعض كبار القادة ، والوعود بالانضمام من بعض كبار الضباط عندما تاتي اللحظة الحاسمة . هذه الوعود التي تم اختبار صدقها خلال المعركة . ولقد خرج الجيش من ايلول منهوكا ، وتملأ صفوفه حالات التململ والارتباك الى حدود معينة . ولكن لم يكن هناك ما يشير الى وقوع تغيير جذري في التعامل مع الجيش والذي يهدف الى القيام بعمل دعاوي وتنظيمي واسع بين صفوف الجنود وصغار الضباط ، وفهم تركيب الجيش والتناقضات الخفية داخله ، بل كان الاتجاه والسلوك الذي انتهج بعد ايلول لا يتعدى مساعدة النظام على طرد كل عنصر فلسطيني او ذي ميل وطني . فقد كان يتم تشجيع كل هؤلاء على ترك صفوفه والالتحاق « بجيش الحدود » مما يساعد النظام على ضمان ولاء والموثوق من الجيش الباقي كليا ويحرم الثورة من راس جسر الى داخل هذه المؤسسة من اجل توسيع اطار القوى الوطنية والتقدمية داخلها . وهذا مما يساعد النظام على استخدام الجيش كاداة طيعة وعمياء في الاستمرار بعملية الابادة ضد المقاومة وجماهير الشعب واداة قمع جاهزة باستمرار لتحقيق مخططاته .

اتفاقية القاهرة ؟

٣ — لقد جاءت اتفاقية القاهرة لتعبر سياسيا عن طبيعة التوازن المختل بين القوى في الاردن وعن الموقف السياسي العربي « الاجماعي !؟ » تجاه الموضع في الاردن والصراع الناشب فيه . فرغم ان الاتفاقية تكفل وتضمن « بقاء المقاومة » الا انها تؤكد من ناحية ثانية ، وبوضوح ، على « سيادة النظام الاردني الكاملة » .

ان هذا لم يكن ليعني ان الانظمة قد اصيبت بعقدة ذنب تجاه المقاومة وتخشى من ان تصيبها « لعنة المقاومة » اذا تمت تصفيتها ، على طريقة خرافة لعنة الارواح عند الهنود الحمر ، بل ان هذه الانظمة كانت تدرك مصالحها تماما وتعي انها تريد المقاومة واستمرارها في هذه المرحلة لانها لا زالت تخدم كاداة ضغط من اجل صفقة التسوية التي لا يلوح انها ستاتي سريعا .. وهي تريد المقاومة ايضا ضمن حدود لا تؤدي الى الاطاحة بالنظام الرجعي ، لان اي نظام بديل سوف يكون عائقا ومعارضا بالضرورة — في المرحلة الاولى على الاقل — لصفقة التسوية . ومع كل هذا فاننا لا نقول ان اتفاقية القاهرة لم يكن ينبغي قبولها ، ولكن ضمن هذا الفهم لها وتصرفنا على اساس هذا الفهم . انها تراجع .. نعم .. وتراجع نقبله من اجل ضم صفوفنا واعادة الكرة باساليب جديدة .

ان اي اتفاق ابتداء من قرار مجلس الامن وحتى اتفاق القاهرة يبقى فعلا « كلام وحبر على ورق » لان الذي يقرر في النهاية كيفية تنفيذه بهذه الطريقة او بتلك هو تبدل موازين القوى على ارض الصراع وسلوك كل طرف من الاطراف المتنازعة . وفي هذه الايام نرى الاتفاق وقد اصبح جثة هامدة لان النظام قد ترجمه لصالحه ومن اجل خدمة اهدافه ، مستفيدا من السياسة التراجعية المرتبكة التي اتخذتها المقاومة .

ان هذه المسائل التي طرحت ، تمثل فعلا اختلالا في موازين القوى لصالح النظام ، مما يتطلب فعليا القيام بالتراجع .. ولكن هناك دائما تراجع وتراجع !. لقد كان المطلوب تراجعا منتظما يتمثل في القبول باتفاق القاهرة والاصرار على تنفيذه والتسلح به مع العمل على تلافي كل اشكال الصدام المسلح اينما كان ذلك ممكنا ، دون ان نضطر للقيام بمغامرات معزولة ومشبوهة احيانا كما حدث في اكثر من موقع بعد ايلول مما ادى الى سقوطها سريعا بيد السلطة ، ودون أن نلهث من اجل عقد الصفقات والاتفاقات المتتالية اثر كل اشتباك خوفا من اعادة النظام لمجزرة ايلول او ثقة في حسن نواياه ووعوده ، كما اكدها اكثر من ممثل للمقاومة . ومن الجانب الاخر كان التراجع المنتظم يتطلب — على حد تعبير الاخ ناجي في ختام مقاله — « الهجوما سياسيا » . ولكننا نود أن نسال بوضوح اي هجوم ؟؟ وفي اي اتجاه ؟؟ ان الهجوم الذي شهدته صفحات جرائد المقاومة وبياناتها افضل منه في كثير من الاحيان الصمت المطبق . ان الانتقال في البيانات من الحديث عن « حسن نوايا الجميع » وتكريس كل القوى « لمجابهة العدو الصهيوني » والاشادة احيانا بتنفيذ النظام ليوم او يومين وجزئيا لالتزاماته ، الى فتح النار دعاويا على النظام واخلاله بتنفيذ عهوده ، يجعل الجماهير وكل المناضلين امام حيرة حقيقية فعلا لهذا التبدل الجذري في المواقف من النقيض الى النقيض . مما يجعلنا نستنتج ونصل الى اكتشاف ، كما حاولت تصريحات المقاومة وجريدتها الرسمية أن تقودنا في معظم الاحيان لهذا الاستنتاج ، بان السبب وراء هذا التناقض وعدم تنفيذ الالتزامات من قبل السلطة هو « الطرف الثالث » !! (١) .

وقد حملت المقاومة في بياناتها وجريدتها هذا الطرف الخفي السحري وزر مخالفات السلطة ، بحيث يبدو أحد أطرافها بريئا نظيفا كما ولدته امه ، ويبدو طرف اخر مجهول متآمرا على سلامة وأمن البلد وشعبه .

الهجوم السياسي

ان « الهجوم السياسي » يرتكز الى قاعدة اساسية لا مهرب منها ، وهي فعلا مفتاح حل المسالة المعقدة في الاردن .

ان « الهجوم السياسي » يتطلب نضالا من اجل جبهة وطنية اردنية فلسطينية ذات برنامج ديمقراطي وطني للاجابة على مهام الثورة الديمقراطية الوطنية في الاردن ، وقد كانت المقاومة ولا تزال تملك زمام هذه المسالة بيدها ، وتستطيع من خلالها توسيع اطار القوى والطبقات الوطنية المعادية للرجعية الحاكمة واعادة التناقض في الاردن الى تكوينه واتجاهه الصحيح ..

من هنا نبدأ !.. وعلى اساس هذا التحالف البرنامجي الواضح تتم تنمية وتصعيد نضالات الجماهير من اجل حماية المقاومة من التصفية والحفاظ على مكاسب الجماهير التي حصلت عليها خلال السنوات الثلاث الماضية (٢) . وحتى لا تبدو المعركة في الاردن على انها صراع بين طرفين مسلحين احدهما الجيش والاخر هو الفدائيين ، وما على الجماهير الا انتظار نتائج الصراع المسلح الناشب ! — وحتى لا يتحول الهجوم السياسي الى مجموعة بيانات يصدرها الناطق الرسمي او مناشدات اخلاقية لجنود الجيش والامن .

ان أمامنا عملا سياسيا .. دعاويا وتنظيميا طويلا وشاقا بين صفوف الفلاحين والجنود وجماهير المدن ، ومنه فقط ننطلق لنقول أننا قد تعلمنا شيئا من معركة ايلول .

وحتى لا نغرق في اية نزعة مثالية ، فمن الواضح ان الجبهة الوطنية هي مهمة تستطيع المقاومة الان اقامتها لو ارادت ، الا ان العقبة الوحيدة امامها حتى الان كانت وما تزال هي المقاومة او بتعبير اصح القيادات التي ترى في « فلسطينية الثورة » حماية لها من مخاطر ومشاق النضال الوطني الديمقراطي باتجاهه الصحيح وحفاظا على علاقات السلام والود مع الانظمة العربية . ومع كل هذا فان هذا الهدف يظل هو المدخل الرئيسي من اجل تثقيف الجماهيرية واعادة تركيب الحركة الوطنية وبرنامجها بعد اتمام عملية كشف افلاس القيادات اليمينية وسياستها التراجعية . واذا كانت هذه القيادات الان تجد في اطار علاقاتها العربية الراهنة منفذا من اجل حماية المقاومة ، فانها بهذا تتكا على « حيطة مايلة » . لقد اعلن النظام أكثر من مرة رفضه لاي « وصاية عربية » !!، وهو بهذا يعتمد على الوعود والدعم الاميركي المادي والسياسي الذي تم تقديمه ، وهو على استعداد الان لقبول المقاومة ضمن اطار ما يسمى بالجبهة الشرقية حيث تتم الخطوات الاخيرة لتصفيتها كظاهرة ثورية ، وتتحول قواتها الى مجموعة احتياط بامرة ضابط في جيش النظام كجزء من عملية « توحيد قوات الجبهة الشرقية » . وتتصرف المقاومة هنا بحماس — اذا وضعنا حسن الظن — باستعدادها للانخراط ضمن صفوف قوات الجبهة الشرقية التي لا توجد فعليا وخاصة بعد الانسحاب العراقي !! ، لكي تنتهي المقاومة بدورها البطولي والتاريخي الى اسوا نهاية على يد تحالف ه شباط المعتيد . اننا هنا ايضا ناخذ درسا من ايلول وهو درس سوف تكتشفه الجماهير اكثر فاكثر من خلال تجربتها بأن القيادات اليمينية تسير نحو الافلاس ونحو الركوع امام سياسة الانظمة ومخططات النظام للاطاحة بالمقاومة الثورية واخر مواقعها .

امام هذه الاوضاع التي شهدناها ونشهدها بعد ايلول ، فان القطاعات الغالبة بين قيادات المقاومة لا يبدو انها تعلمت شيئا من دروس المعركة . فمن جانب يبدو التراجع غير المنتظم والانهزامي في النهاية وهو يهدد المركب كله بالغرق ، ومن جانب اخر تبرز ردود الفعل الفوضوية والمغامرة لترد « ببطولة لا مثيل لها » : ما دام الامر كذلك « فليكن موتنا بشرف ، ولنسرع في قدوم المذبحة » ، حيث تعلو شعارات حرب العصابات وشن الهجوم الفوري !! ، وتمتلىء الساحة باكداس الجمل الثورية العصبية !! ، او بشعارات « الحكمة والعقل » الداعية « للعودة الى الاغوار وترك المدن وجماهيرها للنظام » .

مسالة الميليشيا

في مثل هذا الخضم ، تبرز مسالة الميليشيا وسحب سلاحها . وان كانت تجربة الميليشيا بعد ايلول لا تقل « ماساوية » عن الوضع كله أو عن تجربتها قبل ايلول والتي اشار الاخ ناجي في مقاله الى بعض ملامحها . فرغم التهليل لتجربة توحيد قوات الميليشيا في المدن واعادة تنظيم صفوفها ، الا ان هذا التوحيد كان محكوما بسياسة الطرف الاكثر تخلفا ويمينية ضمن المقاومة والذي عبر عن فهمه لمسالة التوحيد والقيادة لقوى الميليشيا على الشكل التالي :

١ — اعتبار القيادات ذات الوعي السياسي والخبرة النضالية لا تصلح كثيرا ككوادر ضمن صفوف منظمات الميليشيا .. بل ان المطلوب « قيادات ذات خبرة وتجربة عسكرية وخاصة ضمن الجيش الاردني سابقا حتى تحكم الانضباط والصرامة بين منظمات الميليشيا ».. اي ان المطلوب بتعبير واضح قيادات ذات تجربة واسعة ضمن اجهزة القمع حتى تحكم قمع اية اصوات مشاكسة ومعارضة ضمن هذا التشكيل الشعبي المسلح .

٢ — الاتجاه نحو نشر « البيروقراطية » والاعتماد على « عناصر موثوقة » من خلال توسيع مريع لجهاز المتفرغين ، مما اضعف الاعتماد على القواعد الواسعة للميليشيا والمكونة من ابناء الشعب العاديين . وبهذا يتم ضمان الولاء وتخمد كل محاولات الاعتراض او الحوار المفتوح بين صفوفها .

٣ — كان التثقيف السياسي يعتمد بشكل رئيسي لكوادر الميليشيا على ضرورة الطاعة ، وان ليس من حقها ان تعرف اسباب واهداف اي اتفاق يعقد مع السلطة الرجعية لان على الكوادر ان « تثق بقياداتها وحكمتها .. وهذا وحده يكفي » !! وفي حالات أخرى كان يتم تبرير كل التراجعات تحت ستار « لنعط النظام فرصة أخرى . » — كما اشار الاخ ناجي — حتى ان بعض القيادات كان يقول بدون خجل او تردد « ان اتفاقنا مع الحكومة قد تم مع وصفي التل بالذات ، وهو شخص معروف بانه رجل في كلامه ، عندما يعطي كلمة شرف لا يتنازل عنها » . وهذه ليست مبالغة اطلاقا . انه الواقع المرير والذي ادى الى انتكاس كوادر عديدة وتخليها عن مواقعها بلا تردد .

٤ — امام ضغوط القاعدة الواسعة للميليشيا واصرارها على عدم التفريط بالمكاسب الاساسية للمقاومة ، كانت تتم عمليات « تنفيس » ديماغوجية بالدفع للمشاركة الجزئية في الصدام مع مواقع السلطة بدون اي افق او مدلول لاهمية واهداف تراكم مثل هذه العمليات سوى كونها لا تتعدى « فش خلق » ليس أكثر . هذا كله يمثل نمطا واضحا للعلاقات المتبرجزة والبيروقراطية التي سادت ضمن منظمات الميليشيا في غياب اية علاقات ديموقراطية ثورية وبعيدا عن اي محاولة لتسييس هذه المنظمات . واذا كان الاخ ناجي قد استشهد بمقطع للجنرال جياب عن اهمية « الزيادة العددية والقوة القتالية » لمنظمات الميليشيا ، الا ان الجنرال جياب يستحق منا ان نقول بانه كان يولي اهمية أولى للتعبئة السياسية وشرح اهداف الثورة ومواقفها وخططها ، وان كنت لا اشير هنا الى ان الاخ ناجي يتخذ ذات الموقف الذي تتخذه تلك القيادات بشأن تسييس الميليشيا ، الا انه دلالة على نمط القيادات الراهنة والتي تقود اوسع الجماهير المسلحة ضد اعدائها الرجعيين .. هذا النمط من القيادات الذي يعمل على اغراق منظمات الميليشيا يوميا في هموم التموين والتفرغ والعمل الاداري ، ويزرع بينها الاحتقار والعداء للثقافة والسياسة — لان احط المراتب في التشكيلات التنظيمية هو « السياسي » الذي لا يفيد شيئا ، وليس المطلوب منه ان يفعل أي شيء!

ورغم ان الكثير من الكوادر قد ابدى اعتراضه واصر على نقاش مسالة « تجميع » سلاح الميليشيا التي تم تغطيتها باسم « تنظيمها » ، واعلنت قواعد واسعة تمثل الاغلبية المطلقة عن رفضها لتسليم السلاح وعدم استعدادها حتى لتنفيذ أي أمر يصدر بهذا الصدد .. الا ان هذا الاتجاه قد تم قمعه اما باتهام الجميع « بمحاولة التشكيك في حكمة القيادة » ، او بالقول ان المسالة كلها لا تعدو تنظيما للسلاح ليس الا . وبهذا يتمكن النظام من الاجهاز على الكابوس الذي ظل يؤرقه طويلا وهو الشعب المسلح ، ويعود الان الى ذات الاساليب التي كان يمارسها قبل حزيران ٦٧ بالتفتيش والاعتقال الكيفي والتهديد باجتياح احياء ومدن بكاملها ، أو تعريضها « لاجراءات خاصة » كما هدد وصفي التل بذلك في بيان علني .

ان قضية تسليح الميليشيا لم تكن ، اذا ، مسالة تراجعية خاطئة اقدمت عليها المقاومة ، بدون ان يكون لها اية علاقة بمجمل سلوك المقاومة قبل ايلول بوجه عام ، وبعد ايلول على وجه التحديد .. انها خطوة اخرى على طريق التراجع المذعور وغير المنتظم الذي مثلته سياسيا وعسكريا ، والذي قادها الى الوقوع في منزلق الانتهاز اليميني بحيث تمت المغالاة في تقدير قوة الخصم ، و « حسن نواياه » وكذلك حجم الدور الذي يمكن ان تلعبه « الضغوط » العربية ، بينما تم التقليل تماما من الطاقات والامكانات العملية التي تملكها قواعد المقاومة والجماهير الشعبية واستعدادها للثبات والصمود .

— التتمة على الصفحة ١٥ —

١ — تم الحديث عن « من هو الطرف الثالث » في جريدة فتح وبيانات الناطق الرسمي باسم اللجنة المركزية ، بشكل بارز وواضح وفي أكثر من مناسبة وعلى اثر معظم الصدامات التي افتعلتها السلطة .

٢ — في حملة السلطة الاخيرة ، كانت مظاهرات واعتصامات النساء (الاردنية — الفلسطينية) تحت ارهاب السلطة وقمعها دليلا على ذلك . وكذلك التحرك الجماهيري الواسع في المخيمات والنشاط الذي بادرت اليه بعض قطاعات البورجوازية الوطنية الاردنية بشكل معزول ومنفرد .

■ صورة من تحرك محلي في بلدة بقاعية (شمسطار) ■

ما يمنع قرية لبنانية من النضال في سبيل مطالبها الأولى؟

تقدم الصفحات التالية وصفا للتحرك جرى في بلدة في منطقة بعلبك ـ الهرمل : شمسطار . وهي البلدة الثالثة بعد بعلبك والهرمل ومركز لدية منحدة تضم عددا من القرى. كان موضوع التحرك : المطالة بطبيب دائم للمستوصف الموجود في البلدة والذي يفترض ان يقدم الخدمات الطبية المجانية لمنطقة تضم عشرين الف نسمة . لا يوجد فيها اي طبيب خاص أو عام . وأقرب عيادة طبيب اليها تبعد عشرين كيلو مترا (زحلة). وفي ذلك المستوصف كان يوجد طبيب يتعاطى بيع المساطر الطبية المجانية ويعاين المرضى ، كما يقال في البلدة، « من عتبة المستوصف » . ولا يأتي الى المستوصف سوى أربع ساعات في الاسبوع !

ويشكل هذا التحرك نموذجا للتحرك « سياسي » في الريف ، يطرح علاقات الاهالي بالسلطة المحلية (البلدية) واذناب الاقطاع السياسي. كما انه يعطي فكرة اولية عن القوى الاجتماعية الموجودة وافاق العمل السياسي . وقد وجهت « الحرية » عددا من الاسئلة الى بعض الاهالي الذين شاركوا في التحرك .

ـ كيف بدأ التحرك ؟

قبل الاجابة على السؤال أرى انه من الضروري العودة الى الاسبوع الذي سبق التحرك .

كانت البلدة منشغلة بنقاش حول المجلس الشيعي الاعلى. اذ ان احد الشيوخ قدم الى البلدة بحجة « التوعية » ! فكان يجتمع الى « الشباب » ويناقش معهم ، اسبوعيا قضايا « دعم العمل الفدائي » و « رئيس المجلس الشيعي الاعلى » ! ومآخذه عليه هي امتلاكه لعدد من السيارات والبيوت المفروشة بالاثاث الفخم . المهم أن مجيء الشيخ كان يثير انقساما في القرية بين « الشباب » الذين يجتمعون اليه و « الاهالي » المؤيدين للصدر . وقد هدد بعضهم بطرده بالقوة .

ـ قلت « الشباب » و « الاهالي ». ماذا تعني هاتان الكلمتان ؟

الواقع ان هذا هو التقسيم المستعمل في البلدة . وتعني كلمة « شباب » هنا : الطلاب الجامعيين والثانويين والتكميليين والمدرسين في المدارس الرسمية والخاصة » . أما « الاهالي » فهم بنسبة ٩٥ بالمئة ـ من « البورجوازيين الصغار » : موظفون صغار، تجار صغار ، عسكريون متقاعدون ، وفلاحون صغار وفقراء وبعض الحرفيين . وجميع هؤلاء تقريبا تتراوح ملكيتهم بين لا شيء وخمسين دونما . وهم اذ يتعاطون الزراعة باعتبارها عملا مساعدا . أما عدد الفلاحين الذين يمتلكون من مئة دونم الى ٥٠٠ دونم ، وتشكل الزراعة موردهم الرئيسي فلا يتجاوز العشرين شخصا . وهناك عدد من اصحاب مزارع انتاج بيض الدجاج .

لكن الطابع الغالب هو الانتاج الصغير المستقل . اما العلاقات المشتركة التي تشدهم فهي اجتماعية (ارتباط عائلي سائر نحو التفسخ) ودينية (الانتماء الى طائفة واحدة ، وعلى الاخص الارتباط بين الذين يؤدون الطقوس والشعائر الدينية) وسياسية (مع وضد البلدية . الارتباط بالاقطاع السياسي عن طريق اذنابه « الوجهاء ») .

وينبغي أن نذكر أن عدد السكان المقيمين يبلغ الثلاثة الاف بينما يبلغ عدد النازحين الى ضواحي بيروت (عمال ، موظفون) والبلاد العربية ، الاربعة الاف . ومن بين النازحين كثير من قطع علاقته بالبلدة . وتنبغي الاشارة الى ان العناصر النازحة هي العناصر الشابة (عمال ، موظفون صغار ، طلاب) . من هنا ، يعتمد قسم من « الاهالي » على مساعدة أبنائهم النازحين المالية .

ـ حسنا ، فلنعد الى سؤالنا :

« المهم أن مجيء الشيخ الذي ذكرناه كان يرسم انقساما في البلدة بين « الشباب » من جهة و « الاهالي » من جهة ثانية ، وبشكل خاص الذين يمارسون الشعائر والطقوس الدينية بشكل جماعي في « الحسينية » .

كان من الواضح أن انقساما كهذا هو انقسام مزيف . ولا يستفيد منه سوى اتباع الاقطاع السياسي الذين يشعرون بخطر « الشباب » والبلدية التي تعتبر مركزا للاقطاع السياسي . فالانقسام على أساس الموقف الديني يشكل طمسا للانقسام الحقيقي القائم في القرية بين ٩٥ بالمئة من الاهالي من جهة ، وبين اتباع الاقطاع السياسي من جهة اخرى . (الجهاز البلدي ـ اخصام رئيس البلدية التقليديون) . وهو انقسام سياسي بين الطابع اللاتمثيلي للبلدية وخدمتها لمصالح الاقطاع السياسي ، وبين حاجات « الاهالي » وعلى الاخص السياسية منها بوجه النظام اللبناني .

على هذا الاساس كان من البديهي طرح قضايا مطلبية (المستوصف) يمكن أن تؤدي الى كشف الانقسام الحقيقي . لكن عددا غير قليل من « الشباب » كان يرى في الشيخ «مصلحا اجتماعا » وحليفا . فاستلزم أن يحصل نقاش مع الشيخ يؤدي الى فضح مواقفه (الارجح انه يسعى الى خوض الانتخابات النيابية القادمة) . وهذا ما حصل في نقاش مع الشيخ واحد انصار الصدر الذي استقدمه المتدينون لمناظرة الشيخ . وقد اضطر « الشباب » الى خوض هذا النقاش ضد الشيخ ومناظره ، في آن واحد ، وبحضور عدد كبير من اهالي البلدة . وقد اتيح لهم توضيح ما يسمى بـ « حقوق الطائفة الشيعية » والدور الذي تلعبه في تضليل العمال والفلاحين والفئات الدنيا من البورجوازية الصغيرة من هذه الطائفة (وقد ضرب مثل عمال المغازية ووساطة المجلس الشيعي الاعلى) . وكان أمرا مفاجئا لـ « الشباب » اصغاء « الاهالي » لوجهة نظرهم وما بدا من استعداد لتفهمها . أما الشيخ الذي كان « يترجل » بين « الشباب » فقد تخاذل وبان ادعاؤه « التقدمي » . ونتيجة لذلك انقطع عن المجيء بعد أن فضح أمره ـ وقد عاد مرة واحدة في الاسبوع التالي وكانت « معركة المستوصف » قد بدأت .

بعد هذه الاشارات نستطيع العودة الى السؤال : لم يكن المطلب (طبيب دائم في المستوصف واستبدال الحالي) جديدا ولا خافيا . وقد حاول طرحه بعض وجهاء العائلات (اخصام رئيس البلدية التقليديون) عن طريق تأليف وفد من « الوجهاء » الى وزارة الصحة . لكنهم لم ينجحوا حتى في ركوب السيارات الى بيروت . اذ أن هدف هؤلاء كان واضحا : استغلال المطلب لصالحهم ضد رئيس البلدية ومن أجل اكتساب « سمعة حسنة » . لكن اخصام رئيس البلدية هؤلاء ضعيفون جدا . وتفتت صفوفهم ، الحاجة الدائمة الى وساطات وتنفيعات رئيس البلدية. وكذلك سبقت محاولة من بعض « الشباب » حاولوا جمع التواقيع على عريضة تطالب بالمستوصف . ولم تكتمل العريضة .وسقطت المحاولة أيضا . عدا انها لا ترى في المسألة سوى تحقيق المطلب دون نظر لشروطه السياسية وللاعداد السياسي والديمقراطي الذي يجب أن يصحبه .

من المعتاد في القرية أن يدعى « الشباب » (ولا يستثنى منهم سوى القوميين السوريين) الى الاجتماع عند بحث اية قضية تهم البلدة. وتحيط بالدعوة حساسية مفرطة ، فعدم دعوة الشخص تعتبر « اهانة » له . فهناك الزام بدعوته في جميع الاحوال . على ذلك كلف عدد من الاشخاص بالدعوة .

حضر الاجتماع الاول ما يقارب الثلاثين شخصا . كان موضوع الاجتماع بحث قضية المستوصف . لم يكن هناك شيء واضح سوى الرغبة باستبدال الطبيب وعلى الاكثر ايجاد طبيب دائم .

كيف ؟ هنا برز رأيان : لا امل في «الاهالي». « الاهالي » لا يثقون بنا . علينا أن نؤلف وفدا من « الشباب » الى المسؤولين (؟) فنغير الطبيب ، ونحصل على طبيب دائم في المستوصف . بذلك نكون حققنا المطلب وحصلنا على ثقة الاهالي .

أما الرأي الثاني فكان يشدد على الجانب السياسي من الموضوع : طرح قضية المستوصف يؤدي الى توضيح طبيعة علاقة « الاهالي » بالبلدية والدولة . فالعمل يجب أن يجري بين الاهالي اساسا . بالاضافة الى أن تحقيق المطلب لا يمكن أن يتم الا بضغط من « الاهالي » . وفي كل حال هي تجربة اولى . وبعد نقاش اخذ بالرأي الثاني :

ـ كيف تحرك الاهالي ؟

هنا ، تقدم عدد من الاقتراحات : عريضة ، دعوة الاهالي الى الاجتماع بواسطة مكبر الصوت في « الحسينية » ، اصدار بيان يشرح قضية المستوصف يحدد المطلب ويدعو الى اجتماع « الاهالي » من أجل بحث القضية وتحديد الوسائل (وفد ؟ اضراب ؟) .

واتفق على الرأي الاخير . هنا طرحت مسألة كانت في غاية الاهمية : تحديد المطلب ، كان واضحا أن سلوك الطبيب (الجهل ، الاتجار بالادوية) موضع استنكار عام . وأن الحاجة الى طبيب دائم شديدة الالحاح في منطقة فقيرة من ٢٠ الف نسمة ولا يوجد فيها أي طبيب خاص او عام . فكان يقتضي ربط ذلك بغياب رقابة البلدية (السلطة التي يفترض تمثيلها لمصالح « الاهالي ») ، ومن ثم الاشارة الى الدور الذي تقوم به في خدمة الاقطاع السياسي .

ـ ما هو وضع البلدية ؟

« يتضح دور البلدية اذا ما القينا نظرة على ميزانيتها ، تقسم الميزانية الى اربعة ابواب : انشائي واجتماعي واداري ومتفرقات؟ النظرة الوحيدة التي يمكن أن نلقيها على الاموال الموزعة على تلك الابواب تتيحها لنا الدراسة الصادرة عن وزارة التصميم حول البلديات . يظهر جدول ورد في تلك الدراسة عن بلدية شمسطار ـ غربي بعلبك أن أكثر من ثلثي الميزانية مخصص للمصاريف الادارية (موظفون) . هل هناك حاجة فعلية الى ذلك العدد من الموظفين ؟ ابدا . وفي أي حال لا يتعدى عددهم الاربعة من اصل ١٥ موظفا . حاجة فعلية لوجودهم ويقومون ببعض الاعمال، لا يتعدى عددهم الاربعة من أصل ١٥ موظفا . لماذا هذا التضخم ؟ السبب سياسي . فرئيس البلدية الذي يسعى الى النجاح في الانتخابات البلدية والنيابية يستخدم أموال البلدية في هذا التوظيف ـ الرشوة لعدد من المفاتيح الانتخابية من أجل ربط الجمهور الذي يسيطرون عليه (الارتباط العائلي ، الارهاب المسلح ، تقديم الخدمات الشخصية) . ولا يقتصر هذا الاستخدام على التوظيف فالمجال يبقى رحبا أمام تنظيم جداول عمل يقبض اصحابها أجورا لقاء اعمال وهمية . وامام اختلاس الاموال المخصصة للطرقات والمجاري. اما اعضاء المجلس البلدي فهم الاولى « بالمعروف » ، لقاء ذلك يكتفون بحصر دورهم في التوقيع على قرارات يعدها رئيس البلدية باعتبارها صادرة عن اجتماعات وهمية للمجلس البلدي . ومن الطريف ان ازلام البلدية كانوا يسألون : ـ لماذا هاجمتم رئيس البلدية ؟ ـ لم نتعرض لرئيس البلدية . ـ بلى فقد تكلمتم عن ميزانية البلدية ! وكان ميزانية البلدية سر عائلي . والحقيقة انها سر . لكنها سر الدور الذي تلعبه البلدية وراء اوهام الاعتبارات العائلية . وتبلغ الميزانية السنوية للبلدية ما يزيد على مئة وعشرين الف ليرة . ولا يعلم احد في المنطقة شيئا عن ذلك الرقم وكيف يوزع على مختلف أبواب الميزانية (ويتساوى في جهل ذلك اعضاء البلدية مع غيرهم) . وبالاختصار البلدية هي مركز سلطة الاقطاع السياسي وأتباعه (تنظيم أمور المنطقة ، القمع بواسطة « قبضاياتها ») .

ـ فلنعد الى تحديد مرمى التحرك

البلدية كما هو واضح هي مركز التناقض الذي أشرنا اليه في بداية كلامنا : تناقض على الصعيد السياسي بين « الاهالي » والاقطاع السياسي وأتباعه . وهو التناقض الاساسي المحلي . بالاضافة الى ذلك ، فهي الطرف الذي يمكن الضغط عليه (المصالح الانتخابية) من أجل تنفيذ المطلب . لكن تحديدها كمرمى مباشر ـ في البيان ـ كان يصطدم بالغلاف السميك من الاوهام « العائلية » الذي يغلف علاقتها بالاهالي . حيث أن مجرد الكلام التفصيلي الواضح عن دورها كان يمكن تفسيره كهجوم « عائلي » على رئيس البلدية ، اذا لم يسبق ذلك شرح واسع لقضية المستوصف . لذلك اكتفى البيان بعد شرح الوضع في المستوصف والحاجة الى طبيب دائم بطرح سؤال عن البلدية ودورها . طبعا لم يخف ذلك على البلدية واتباعها فالتناقض واضح بين تخصيص قسم من اموال البلدية للمستوصف (لا يؤدي ذلك الى ربط اي جمهور انتخابي برئيس البلدية) وبين اتجاه الميزانية للتوظيف ـ الرشوة والتنفيعات . واذا ما قلنا أن البلدية ، اذا ما لبت المطلب ، فقد تنال « سمعة حسنة » تفيد مصالح رئيس البلدية الانتخابية، غير أن المستوصف جزء من كل ، يقتضي تغييره تغييرا كاملا في أساليب البلدية وموقفها من الاهالي ، أقل أثمانه التضحية بالقبضايات والمفاتيح ، وبالتالي بالبلدية الحالية . كل ذلك أدركه « غريزيا » اتباع البلدية . لكنهم كانوا محرومين من القدرة على استغلال « الهجوم » على البلدية والحيلولة دون تحويله الى صراع عائلي تقليدي .

ان كل هذه الاعتبارات نوقشت خلال اجتماع « الشباب » . واتفق على جميع نقاط البيان . وخلال الاجتماع جمعت التبرعات (ربع ، نصف ليرة) من أجل طبع البيان .

الاجتماع الثاني :

بعد طبع البيان دعي الى اجتماع ثان لـ « الشباب » . كان الاجتماع مخصصا لقراءة البيان وتحديد طريقة توزيعه . فاتفق على توزيعه وقراءته ومناقشته في كل بيت . من أجل ذلك قسمت البلدة الى خمسة احياء . وتوزع « الشباب » على خمس لجان . تتألف اللجنة من ثلاثة الى سبعة أشخاص . وكان يحضر الاجتماع ما يزيد على الاربعين شخصا، تستلم كل لجنة التوزيع في حي من الخمسة احياء . بعد ذلك جرى نقاش من أجل تحديد طريقة النقاش : فجرى التشديد على عدم اعطاء الاجوبة الجاهزة بل اثارة النقاش حول عدد من القضايا انطلاقا من مسالة المستوصف : البلدية ودورها ، الدولة وطبيعة النظام اللبناني وعلاقته بالريف . مسالة « حقوق الطائفة الشيعية » . ومن ثم التشديد على ضرورة اجتماع « الاهالي » : « اجتماعنا هو المطلوب لننظم انفسنا ونعرف كيف نحقق مطالبنا » ، بهذه الكلمات كان ينتهي البيان .

وفي الاجتماع نفسه انتخبت كل لجنة مندوبا عنها لتشكيل لجنة تنسيق تتولى متابعة القضية والدعوة الى الاجتماعات .

التوزيع :

استغرق التوزيع ليلة ونهارا . وبعد الانتهاء منه في الليلة الاولى ، اجتمعت لجنة التنسيق بشكل تلقائي في الساعة الحادية عشرة ليلا من اجل الاطلاع على النتائج . كان هناك جو من الحماس . فهو البيان الاول من نوعه في البلدة . البيان المحلي الاول . كان يسلم الى صاحب البيت فيقرأه أو يقرأ له . وكان على التوزيع أن يشمل جميع المنازل ومن بينها منازل اتباع اتباع البلدية و «الوجهاء» .

ـ كنتم تعرفون أن هؤلاء معادون للتحرك . فلماذا شملهم التوزيع ؟

نعم . من جهة اولى كنا نعرف ذلك جيدا. ومن جهة ثانية كان يغرض عزلهم عن التحرك. وقد يبدو مستغربا ان التوزيع قد شملهم من اجل هذين الاعتبارين . فعندما يشملهم التوزيع والدعوة ، كان ذلك يمنعهم من الاحتجاج على عدم الاهتمام بهم (طبيعة العلاقات «الوجاهية» في الريف) ونظرا لطبيعة المطلب كانوا يجدون صعوبة في معارضة التحرك علنا وبشكل مباشر . فيكتفون بالتشاؤم والتشكيك بالنجاح . ولم يحضروا الاجتماع العام لاهالي البلدة ، مقدرين انهم بذلك سيعطلونه . هذا الخطأ ، الضروري باعتبار عقليتهم ، ساهم في عزلهم طيلة التحرك وهذا ما كان مطلوبا .

ـ كيف كانت ردود الفعل على توزيع البيان ؟

لقد لقي البيان تأييدا شاملا . أما اذناب الاقطاع السياسي فقد استخفوا بالامر(اتباع البلدية . أما أخصامها فاكتفوا بالتشكيك). لكن تصوراتنا عن طبيعة النقاش الذي كان يجب أن يصحب التوزيع ، كانت « خيالية » بعض الشيء . فلم نستطع اثارة النقاش السياسي الذي اعددنا له . فكان الجانب السياسي من المطلب يبدو « حذلقة » بالنسبة للاهالي في ذلك الوقت : « المهم أن يتحقق المطلب » . ويرجع ذلك الى سببين : الاول هو الشعور بالعجز (فكان يكتسب تحقيق المطلب اهمية « سياسية » استثنائية) والثاني هو موانع « فكرية » قوية .

ـ هل تستطيع أن تلقي بعض الضوء على السبب الثاني ؟

من الصعب ان اقدم تحديدا للعقلية السائدة. لكني استطيع ان اقدم بعض النماذج من تصوراتها :

● ما هي الدولة : هي الحاكم والحاكم غير الصالح . فالعلاقة بها شخصية . اخلاقية .

● « المطالبة بطبيب دائم » : عمل خير . الجميع ملزمون به اخلاقيا . فهو لا يقوم على اساس مصلحي يفترض تمييزا وتناقضا .

● رئيس البلدية : عثمان الذي افسد الناس ، ومن يأتي بعده فهو الامام علي .

● دور البلدية : اهمال . وليس دورا سياسيا نشيطا .

● الصدر : « المنقذ التاريخي » . ولد في بطون « الكتب » والرؤى .

● من نحن : نحن أهل شمسطار من الشيعة . نحن الشيعة في لبنان .

هذه التصورات ومثيلاتها كانت تعيق الجانب السياسي من المطلب ، واجراء التمييز « بين الاصدقاء والاعداء . الامر الذي سيكون له انعكاسات على الخطوات العملية التالية . لكنها (الانعكاسات) كانت محدودة لاختلاف وجهة العمل .

ـ كيف جرى الاجتماع ؟

لم يحدد البيان موعدا للاجتماع . وذلك لاعتبار « نفسي » : ان لا يكون مفروضا . ولاعتبار عملي أيضا : كان ينتظر بعد عملية التوزيع والنقاش أن يبادر عدد من«الاهالي» الى الدعوة في موعد مناسب .

وهذا ما حصل . وقد فصل الاجتماع عن التوزيع سبعة ايام . في هذه الاثناء كان مفروضا أن تتابع المسالة لجنة التنسيق . وقد حصرت المهمة في انجاح الاجتماع اولا (العدد) ثم معرفة الاتجاهات التي قد تبرز خلاله . ولم يكن مطلب « الطبيب الدائم » محددا . من سينفذه : وزير الصحة ؟ المجلس الشيعي الاعلى ؟ البلدية ؟ وكيف ؟

عشية الاجتماع اجتمعت لجنة التنسيق من اجل الاجابة على هذه الاسئلة ، على ضوء اعتبارين : التحقق العملي والاعداد السياسي الديمقراطي :

فمن غير الممكن تحقيق المطلب الا عبر ضغط على البلدية . فهي الطرف الوحيد الذي يملك « مصالح مباشرة » في البلدة . وهي السلطة المحلية التي يجب توضيح دورها وفضحه ، فالمطلب يطرح التناقض بين مصالح الاقطاع السياسي وبين مصالح « الاهالي ». وتوجيه المطلب الى وزارة الصحة سينتهي في احسن الاحوال الى وعد كاذب . لا يملك « الاهالي » اية سيطرة عليه . اما فضحه فسيكون كلاما عن « بلاد بعيدة » . والمجلس الشيعي الاعلى ؟ فسنرى ذلك من خلال مقابلات الوفد : الاوهام والواقع .

ما هي وسيلة الضغط ؟ كان بديهيا ان تتوجه الافكار الى تشكيل « وفد مطالبة » . وعلى هذا الصعيد كانت تطرح قضية في منتهى الاهمية : تقاليد الوفود ومعناها . فقد جرت العادة بان يلتقي عدد من « الوجهاء » ويتفقون على تاليف وفد يتوجه الى نائب او وزير . فيتكلم احد اعضاء الوفد ـ وغالبا ما يكون تابع للنائب او الوزير ـ شاكيا الاهمال وسوء الحال . وتنتهي المقابلة بالوعد غير المحدد الصادر عن « كرم » الواعد . هنا كان يتبغي العمل على اجراء تغيير جذري في معنى ووظيفة الوفد . اي تحويله الى عمل ديمقراطي :

١ ـ لنجتمع اولا ونناقش المسالة . فنحدد المطلب والوسائل .

٢ ـ يجري تاليف الوفد ممن يريد من المجتمعين . أما تكاليف « السفر » فيشترك في دفعها « الاهالي » عن طريق التبرعات .

٣ ـ الوفد مكلف بنقل وجهة نظر «الاجتماع» وليس وجهة نظر افراده . وهو مجبر على ابلاغ « الاهالي » ما حصل له في اجتماع عام، من اجل تحديد الخطوات التالية .

وكان يفضل ان يتالف الوفد من عدد كبير من الاشخاص لجملة اعتبارات احدها هو اغراق الوجود المحتمل « للوجهاء » .

هذه الامور ناقشتها لجنة التنسيق واتفقت على عرضها في الاجتماع الذي سيضم « الاهالي » و « الشباب » . خلال الاجتماع عرضت وجهة النظر هذه . ونالت الموافقة . لكنها لم تكن موافقة واضحة . اذ ان الشعور بالعجز كان ما يزال مسيطرا . فاحتاج الامر الى عقد سهرة تكرر الحديث فيها . واتفق على اعضاء الوفد وعلى القيام بحملة تبرعات من اجل جمع اجور السيارات التي ستقل الوفد الى بيروت .

في هذه الاثناء شعر « اتباع البلدية »بجدية التحرك . فبداوا تحركا يقوم على تخريب الاجتماعات واثارة الفتنة بين « الاهالي » و « الشباب » بالوسيلة التقليدية : الشيوعية والالحاد . لكن هدفهم كان واضحا بحيث لم يلق سوى الاستهزاء . وصبيحة يوم ذهاب الوفد صعدوا استفزازهم الى درجة اثارة فتنة عائلية مسلحة . لكن احدا لم يستجب

السيد موسى الصدر

ـ التتمة على الصفحة ١٥ ـ

مظاهرات الثانويين :

الحزب الشيوعي بين التفرج والوعظ

اتسمت معركة الطلاب الثانويين هذه السنة بالوضوح والعمق ، فقد رفعت الحركة الطلابية مطالب متقدمة (التعريب والغاء البكالوريا قسم اول) وشعارات متقدمة (النقابة الديمقراطية — لجان الطلاب والاساتذة للتعديل) .. ولم تخدعها وعود تويني ولاحقته بمواقف يومية .. كما لم تضللها اللجان الوهمية والتقارير السرية ورفضت اللجنة الطائفية ، وصمدت بوجه القمع الدموي والارهاب ، وشهدت بيروت والمناطق اعنف المظاهرات واوسع التحركات الطلابية : فأين كان اليسار التقليدي يقف من كل ذلك ؟

خصص الحزب الشيوعي اللبناني مجموعة من المقالات والبيانات (صدرت في نداء الطالب) لطرح وجهة نظره بمظاهرات الثانويين الاخيرة .. وهذه المقالات والبيانات في مجموعها سلسلة مواعظ هدفها تقييم سلبيات وايجابيات الحركة الثانوية بعمومية شديدة ..

ويمثل مقال « التحركات الثانوية والمهام المطروحة » (النداء عدد ٣٦٦٩) نموذجا ناخذه في بحثنا كوجهة نظر الحزب الشيوعي اللبناني بالنسبة لتحرك الثانويين .

يتحدث المقال عن النضالات التي شهدتها السنوات الماضية « على طريق اقرار بعض المطالب الملحة والتي لا زال معظمها مطروحا حتى الان » .. متناسيا ان طبيعة المطالب هذه السنة كانت مختلفة عما سبقها ، فهذه المطالب التي طرحت (التعريب — الغاء البكالوريا قسم أول) كانت متقدمة حتى بالنسبة لحزب شيوعي يلهث ليحشر اسمه من خلال حشر مطلب هو نفسه غير واع لضرورته ومعناه (توحيد الكتاب) .. والحزب الشيوعي لا يجد في نوعية المطالب المتقدمة التي طرحت أي مغزى ، وكذلك لما يصفه بـ « طابع الاصرار » في التحركات . ونحن نسأل كاتب المقال : من اين جاء الاصرار هذه السنة ؟ هل هبط من عربة فضاء روسية ؟ ان « طابع الاصرار » الذي يتكلم عنه الرفاق الشرعيون هو نتيجة المتابعة المستمرة والمواقف اليومية التي اعطت التحرك الطلابي نفسا طويلا ، وذلك يعود الى وجود فئات واعية ومنظمة في لجان عمل تطرح المطالب وتعمل على بلورتها وتوضيحها وتبادر الى اتخاذ المواقف اليومية وتنشط في كل الثانويات .. وخلال المعركة الطلابية لم يسمع الطلاب باي موقف اتخذته « منظمة الطلاب الثانويين في الحزب الشيوعي » اللهم سوى بيانات الدعم وتأكيد شرعية المطالب . فهل ناضلت الحركة الطلابية خلال ثلاثة اشهر واكثر واتخذ تحركها « طابع الاصرار » بفضل بركة وتمنيات الحزب الشيوعي ... ام ماذا ؟

ويتكلم المقال عن « الدعم الذي لقيته مطالب الثانويين على الصعيد الشعبي » وعن « تأييد الاوساط التقدمية والديمقراطية بشكل خاص واوسع الاوساط الكادحة والشعبية » ...

اننا هنا امام نقطة هامة تتناول ارتباط الحركة الطلابية بالحركة الشعبية ودور المنظمات اليسارية في ذلك .. وحين يتكلم الحزب الشيوعي عن الدعم والتاييد وغير ذلك يكون جواب الطلاب ابتسامة ساخرة ! اين هي المواقف التي وقفتها النقابات العمالية التي يسيطر عليها الشيوعيون دعما للطلاب ؟ أين هي الندوات الجماهيرية التي عقدها الحزب الشيوعي العلني لشرح مواقف ومطالب الطلاب ؟ اين تجلى الارتباط بالحركة الشعبية واين كانت القوى الوطنية الاخرى ؟ ان الجمل الفارغة والكلمات الطنانة تخفي العجز عن تحديد حدود الحركة الطلابية وافاق نضالها . فحتى الجامعة اللبنانية لم تتحرك الا في اخر يوم وبعد سقوط ٥٠ جريحا ، وكان للشيوعيين هناك شرف الوقوف ضد الاضراب الذي اعلن لمساندة الثانويين . وبعد هذا يتكلمون عن الارتباط والدعم والتأييد ...

ويقول المقال ان اصرار الطلاب فرض (يا للهول) « الاقرار المبدئي بشرعية المطالب » !!... يا لفرحة الطلاب ! لقد اصبحت الشرعية هي الهاجس الاول للحزب الشيوعي ! اجل أوليس هو حزب شرعي ؟ أيها الطلاب ، لقد انتصرتم ... لقد فرضتم على الوزير والحكومة الاقرار المبدئي بشرعية مطالبكم . وهذه الشرعية « انتزعت تحت تاثير التحرك الكبير العام الذي شهده القطاع الثانوي اي تحت تاثير الضغط الذي مارسه» . اجل ، بالنسبة لمتفرج واعظ ليس باستطاعته الا ان يرى الشيء العام « تحرك كبير » « شرعية مطالب » ... أما قضايا النضال اليومية ، اما قضايا المتابعة والاستمرارية ودفع الحركة الطلابية الى امام ومدها بمواقف يومية ، اما نوعية المطالب المطروحة ونوعية اساليب العمل (جمعيات عمومية — مظاهرات الخ ...) فكل هذه ليست من اختصاص « الشرعيين المتفرجين » الذين ما عليهم سوى التصفيق او الشتم .

ويكتشف كاتب المقال ما هو اهم بعد انتزاع الشرعية : « ان تحقيق المطالب (وهذه مرحلة اصعب) يتطلب ولا شك استمرارا في العمل اي ضغطا اكبر » .. أجل ولكن صاحبنا ينسى أن يعين لنا كيف يتم الاستمرار في العمل وكيف يتحقق الضغط الاكبر ؟ يقول « ان على الحركة الطالبية الثانوية ان تدخل في مرحلة جديدة » دون ان يعين لنا طبيعة هذه المرحلة ولا كيفية الدخول فيها ... « خاصة بعد انتزاع مطلب الروابط رغم الشكل المشوه الذي اقر به » .. هنا يبرز الافلاس التام في التحليل ! فرفاقنا الشرعيون لا يبالون بتحديد المرحلة التي صدر فيها النظام الداخلي للروابط ولا وضع هذا « المكسب الهام » (حسب رأيهم) ضمن اطار الوضع العام الذي أقر به .. فالحركة الطلابية هذه السنة مرت بثلاث مراحل : الحوار — التكبيل — القمع ... ونظام الروابط يندرج ضمن المرحلة الثانية ، ان اي مطلع على هذا النظام الداخلي الجديد يعرف الى اي حد يشكل ذلك مكسبا للحركة الطلابية : اصبح القمع المستتر مكسبا ... اصبحت الروابط الفارغة التي لا صفة تقريرية لها .. الروابط التي يرئسها ويحضرها المدير ويحلها الوزير .. هكذا روابط اصبحت مكسبا ! اجل فبالنسبة للشيوعيين المكسب هو في شرعية المطلب وليس في مضمونه (دائما مسألة الشرعية) .. يكفي أن يصدر الوزير قانونا بنظام للروابط أو بتوحيد الكتاب حتى يهلل الشيوعيون : «الاعتراف بشرعية المطلب — مكسب انتزعناه » دون النظر الى طبيعة ومضمون هذا المكسب !..

وأخيرا يتحدث المقال كالعادة عن « التحركات غير المسؤولة التي قامت بها الفئات اليسارية المغامرة » والمقصود سلسلة المظاهرات التي نظمتها لجان العمل الطلابي بعد ٢٥ كانون الثاني ...

ان هذه المظاهرات تمت « بشكل معزول وجزئي وساهمت في تشتيت الحركة الطلابية الثانوية » .. كيف ؟ الصمت علامة المعرفة ! ان صاحبنا حين يتحدث عن هذه المظاهرات يتناسى الظرف الذي تمت فيه :

١ — فهي قد جاءت جوابا على انتهاء المهلة التي اعطاها الوزير لتحقيق المطالب دون تحقيق اي شيء .. وهي لذلك مسؤولة .

٢ — وهي كانت في البداية غير شاملة لان اصحابنا الشرعيين يعرفون جيدا ما هي الثانويات التي تتحرك اساسا (طريق الجديدة — رمل الظريف — راس النبع) .

٣ — وهم ينسون أن هذه المظاهرات فجرت نضالا جديدا وجرت الى المعركة قطاعات واسعة من الطلاب لم تكن تتحرك (اشرفية — انجيلية الخ ..) بدلا من تشتيت الحركة الطلابية .

٤ — وهذه المظاهرات « الجزئية المعزولة » شارك فيها اكثر من ثلاثة الاف نهار الاربعاء ٢٧ كانون الثاني (النهار) وكاتب المقال هنا يضعنا في حيرة ، فهو قد وصف التحرك « بالكبير العام » قبل حين .. يقول الشرعيون ايضا ان هذه المظاهرات « ادت الى الطريق المسدود » وهي « دليل على عدم المسؤولية » .. ما معنى هذا الكلام بالنسبة ليساريين يعرفون حدود الحركة الطلابية ومدى ارتباطها بالحركة الشعبية ؟ ضمن الحدود الراهنة للحركة الوطنية الديمقراطية من السذاجة الكلام عن طريق مسدود واخر مفتوح امام الحركة الطلابية ... فان كان هناك طريق مفتوح فلماذا لم يتفضل رفاقنا الشرعيون ويرشدوا الحركة الطلابية اليه ؟ ان ذلك ليس دليلا على « عدم المسؤولية » بل على غياب التحليل السياسي لدى الفئات اليسارية التي تعتبر الحركة الطلابية جزءا من الحركة الشعبية ..

وهذه المظاهرات ادت « من حيث عددها او من حيث عدم تنظيمها أو من حيث اختيار امكنتها ، ادت الى النتائج التي كنا نحذر منها » !! من حيث العدد والتنظيم لا تعليق : كان من الافضل على الرفاق الشرعيين ان يتفضلوا وينزلوا الى الميدان ليزيدوا العدد وان يقوموا بتنظيم المظاهرات .. ليس هكذا يكون النقد .. بل بتحديد سبب قلة العدد وسبب عدم التنظيم .. اما

— التتمة على الصفحة ١٥ —



.. ونموذج من الصور الكاريكاتورية


المظاهرات التي نظمتها لجان العمل الطلابية في الثانويات ..

تقرير عن معمل كراون للشوكولا

يحاول هذا التقرير من خلال عرضه لعلاقة العمل القائمة ما بين رب العمل والعمال توضيح واقع الاستغلال الذي يمارس يوميا على العمال ، وشروط تنفيذه . وهو يشكل محاولة للكشف عن واقع محدد تجري ضمنه عملية الاستغلال لتمكين العامل من فهم الواقع الذي هو ضحيته على الدوام .

ان معمل كراون موضوع التقرير مختص بصناعة الشوكولا على أنواعها . وهو ملك لشخصين « محمود براج — حسن علم الدين» الاخير يملك أيضا مصنع العصير «كورتينا». والاول يملك عدة شركات للادوات المنزلية .

يبلغ عدد عمال المعمل ٢٠٠ عامل تقريبا ، تتراوح أعمارهم ما بين ٤٩ سنة و ١٢ سنة. ويزيد عدد العمال في مواسم الاعياد نظرا لكثرة الطلب ، مما ينتج عنه دخول عمال جدد باستمرار وصرفهم بعد فترة .

العمال :

يفضل اصحاب العمل استخدام العمال السوريين والفلسطينيين ، والمستخدمين الصغار . وسبب ذلك واضح . ان الاجنبي لا يطالب بحقوقه المشروعة التي يمنحها له قانون العمل وقوانين الضمان بعكس اللبناني، لذلك فأصحاب العمل يرغبون في تشغيل الاجانب لهذا السبب . ويسرقون منه حتى الحقوق التي اعطتها له القوانين اللبنانية . ويفضلون استخدام الاحداث ومن هم دون الحادية والعشرين لامكانية اعطائهم اجرة تنقص عن الحد الادنى المقرر للاجور(١٦٦ل.)

الاجور :

تتراوح الاجور ما بين ٢٫٥ ل.ل. وحتى ٦٫٨٥ ل.ل. ويلعب السن والمهارة دورا في تحديد الاجر . الا ان هذا الاجر لا يدفع كاملا نظرا للحسومات التي تتطرق بحجة مخالفة بعض شروط العمل الى جانب ان الادارة كانت تحسم مبلغ ٢٫٥ ل.ل. شهريا من راتب كل عامل بحجة دفعها للضمان . وعندما علم العمال بأن الضمان لا يتقاضى من العامل اي مبلغ توقف الحسم . ان طرق سرقة العامل، عدا عن شراء قوة عمله واستغلاله ، واضحة جلية . ان الادارة تضطر العامل لعمل ساعات اضافية وخاصة في مواسم الاعياد ثم لا تدفع له بدل تلك الساعات ، وهي ان دفعت فمبلغ لا يتناسب مطلقا مع الوقت الاضافي المبذول . كما انها تكلف العمال وخاصة الفتيات بتنظيف مكان العمل مما يرتب على العاملات وقتا اضافيا يبذل دون مقابل لتوفر الادارة تشغيل عاملات للتنظيف .

دوام العمل :

يبدأ العمل في الساعة السابعة والنصف صباحا حتى الساعة الثانية عشر ظهرا . يرتاح العمال ساعة،بعدها ثم يبدأ العمل من الواحدة بعد الظهر وحتى الرابعة والنصف بعد الظهر حيث تبدأ الساعات الاضافية التي أشرنا اليها . وتجدر الاشارة الى ان الادارة تجبر قسما من العمال على متابعة العمل في فترة الاستراحة حتى لا تتوقف الالات عن العمل مما يضطرهم لتناول سندويش بسرعة اثناء عملهم .

توزيع العمل :

يوزع العمل على عدة اقسام :

الطابق السفلي : — مستودع للبضاعة
— محمصة للبندق والفستق
— غرفة للملبس
— فرن « للنوغا » وهي نوع من السكاكر
— مكتب احد ازلام الادارة
والباقي ساحة لالات الصب .

الطابق الاول :
— غرفتان للبسكويت
— فرن للبسكويت

الادارات : — مكتب صاحب العمل — محمود براج.
— مكتب للسكرتارية
— مكتب للقبض
— مكتب للمدير — حيدر هيدر .

الطابق الثاني :
— مكتب للبضاعة — محمود الحاج— احمد عيسى .
— مستودع لعلب الشوكولا .
— ساحة لالات التغليف .

ويوزع العمال على فروع العمل . والعمل المرهق جدا هو عمل عمال الافران . وقد اصبح العمل على الفرن من عوامل التهديد التي يمارسها رب العمل على العمال . فالعامل « المشاغب » بتقدير صاحب العمل وعملائه ينقل فورا الى قسم الافران حيث العمل لا يطاق .

يتعرض العمال وخاصة العاملون منهم أمام الافران وفي صب الشوكولا لدوخة دائمة نظرا لرائحة الشوكولا وارتفاع الحرارة . كما يصاب العمال العاملين على الالات بدوار وصداع مستمرين نظرا لضجيج الالات.

التطبيب :

للمعمل طبيب خاص . ويلاحظ بانه يقوم بدور مرسوم له فهو لا يكتشف أبدا مرض اي عامل، وباستمرار يكتشف أن العامل يتمارض ولا يعطيه دواء ولا يصف له ايام راحة بل يقول له دائما : انت في صحة جيدة . عد الى عملك . وقد حصلت حادثة مع عاملة عرفت نفسها على الطبيب فقال لها بأن صحتها جيدة وعليها متابعة العمل . وعندما لم تستطع خرجت من العمل لتفتش عن طبيب اخر وحسمت اجرتها عن اليوم الذي خرجت فيه .

الوضع الصحي :

ان مكاتب الادارة وازلامها مكيفة صحية أما غرف العمال وقاعات الالات فليست لها منافذ مما يضر جدا بصحة العمال . وتنظيف المعمل يقع ابدا على عاتق العمال وويل للذي يخالف . فالمادة خمسون من قانون العمل مسلطة كالسيف فوق رأسه ، فالمخالفون يفصلون فورا من المعمل ليجدوا انفسهم مشردين يبحثون عن عمل اخر وعن امكنة استغلال مشابهة ، مما يضطرهم للسكوت على مضض .

أما مراقبة الدولة على الناحية الصحية في المعمل فمعدومة لتواطؤ المفتشين المختصين مع اصحاب العمل لقاء مبالغ تدفع شهريا وهدايا وما شاكل .

النضالات السابقة في المعمل :

جرت في المعمل عدة نضالات قام العمال بقيادتها بانفسهم . ولكن سرعان ما كانت تلك النضالات — الحركات — تفشل نتيجة قوى القمع والسلطة التي يهمها باستمرار زيادة ارباح صاحب العمل على حساب شقاء وتعاسة العمال وسرقة جهدهم وتعبهم . وقد حصلت حادثة منذ ثلاث سنوات قام بها العمال واعلنوا اضرابا في سبيل زيادة اجورهم . فما كان من اصحاب العمل المستغلين — بكسر الغين — الا ان استدعوا الدرك ، دركهم ، وقمعوا العمال بعنف وادخلوهم المعمل مرغمين . ونتيجة لهذا الوضع تردى واقع العمال النضالي ، واكبر دليل على ذلك ان صاحب العمل حسم يوما من الايام الثلاثة التي اوقف فيها العمل نظرا لوفاة الرئيس عبد الناصر ، ولم يتحرك العمال ، ولم يطالبوا حتى انهم لم يسئلوا لماذا ؟

اساليب اخرى للسرقة :

نظرا للعمل الموسمي كما اشرنا ، فالمعمل ينشط شتاء والعكس صيفا فيتغير العمال باستمرار . وقليل من العمال من يبقى اكثر من ثلاثة اشهر ليتسنى لرب العمل سرقة التعويض الذي يحق للعامل والانذار . مع العلم بأن التسجيل في الضمان يتأخر عما ينص عليه قانون الضمان من ان رب العمل مجبر على تسجيل الاجير بعد عشرة ايام من بدئه العمل . وهناك فنون عديدة للسرقة منها أن رب العمل يحجز اجور العمال ليشغلها ويراكم من خلالها ارباحا فوق ارباح ، فمرة قطع الكهرباء عن المعمل بحجة انه مكسور ، وان شركة الكهرباء قد قطعت التيار لانه لم يدفع ويطلب من العمال الصبر على عدم دفع الاجور !

بعض المطالب التي يعمل من اجلها العمال :

للعمال حاليا بعض المطالب المحقة وهم يتحركون باتجاه تحقيقها وانتزاعها من صاحب العمل انتزاعا لانهم يدركون انهم لن ينالوا شيئا من رب العمل الا اذا ارغموه على ذلك بمواجهتهم له صفا واحدا وصوتا واحدا .

هذه المطالب هي :

١ — أن يكون هناك صندوق للغرامات يشرف عليه العمال كما ينص قانون العمل . فالمبالغ التي تحسم من اجور العمال ليست لصاحب العمل بل للعمال انفسهم يستفيدون هم منها .

٢ — الغاء قضية السن في تحديد الاجور ورفعها .

٣ — انشاء لجنة نقابية لعمال المعمل تمثلهم وتقود نضالاتهم .

٤ — الغاء الارهاب البوليسي الذي يمارسه ازلام الادارة على العمال .

٥ — عدم صرف العمال التعسفي وتشريدهم.

ان هذه المطالب اذا لم تجد القوة الكافية ، الناتجة عن وحدة العمال وتراصهم ، لتحقيقها ستظل حبرا على ورق لذلك يجب العمل على تأمين امكانية مواجهة العمال للادارة . ان العمال قادرون متى وعوا أن مصيرهم مشترك وان رب العمل مهما تعسف لا شك سيرضخ بالنهاية ازاء مواجهة من العمال متكاتفة وصامدة.

إقتصاد

ملاحظات حول التجارة الخارجية

تؤكد مختلف المصادر والاحصاءات ان العجز في الميزان التجاري (حساب مبادلة السلع) تسده العناصر الاخرى في ميزان المدفوعات العام الذي يتشكل من حساب مبادلة السلع اولا وحساب مبادلة الخدمات ثانيا ، وحساب حركتي رؤوس الاموال والذهب ثالثا . ووظيفة ميزان المدفوعات العام أن يحدد بموجب احصاء شامل جميع المقبوضات من الخارج وجميع المدفوعات اليه ، ونسبة الفرق بينهما ، فاذا تعادلت المقبوضات مع المدفوعات ، اعتبر الميزان في حالة توازن .

هذه الصورة الرسمية للحسابات الاقتصادية مضللة ، لانها لا تظهر طبيعة العجز المحددة ودلالاتها السياسية فهي تطمس العلاقات الفعلية التي تربط لبنان بالامبريالية من جهة وبالسوق العربية من جهة اخرى ، وتخفي الدور الفعلي للبرجوازية اللبنانية كحلاقة استغلال تقوم بدورها الوسيط بين الطرفين لحساب الامبريالية اولا ولحسابها الخاص ثانيا ، فهي بوضعها لعناصر الوضع الاقتصادي على قدم المساواة تكون كمن يشتري ويستهلك ويبذخ بيد ، ويسدد الحساب باليد الثانية ولكن من جيوب الاخرين (ثروات المنطقة العربية وعملها) .

— فحساب تبادل السلع بين لبنان والخارج يظهر عجزا فادحا يتفاقم سنويا، ومن الواضح ان مصدر هذا العجز هو التفاوت الكبير بين ضخامة المستوردات من الدول الامبريالية وضآلة المصدرات اليها :

	المصدرات	المستوردات
١٩٦٤	٢١٦ مليونا	١٥٧٣ مليونا
١٩٦٦	٣٦٩ مليونا	١٩١٣ مليونا
١٩٦٨	٥١٠ مليونا	١٨٦٥ مليونا
١٩٦٩	٥٥٤ مليونا	٢٠٠٦ مليونا

من خلال هذا الجدول الاحصائي يتبين أن قيمة العجز في التبادل السلعي مع الخارج (سلع زراعية ، صناعية ، ترسملية ، خامات) قد بلغت عام ٩٦٩ مقدار ١٤٥٢ مليون ليرة ، فقد استورد لبنان من :

- السوق الاوروبية المشتركة بمبلغ ٥٧٥ مليونا .
- منطقة التجارة الحرة (بريطانيا) بمبلغ ٤٩٢ مليونا .
- المنطقة الاميركية بمبلغ ٢٢١ مليونا .
- المنطقة العربية بمبلغ ٢٥٨ مليونا .

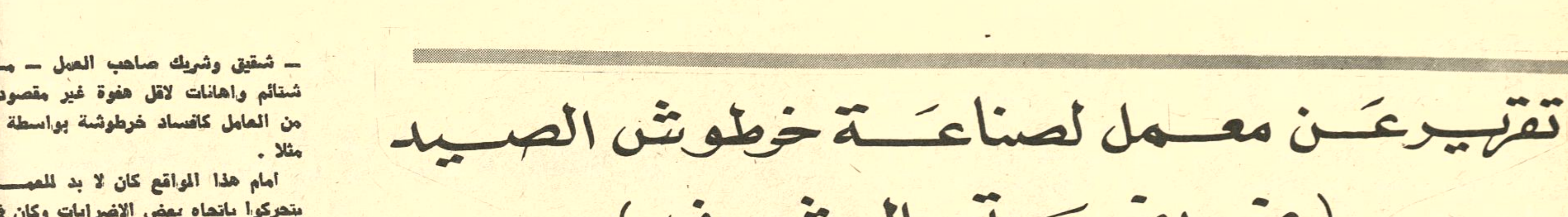
بالمقابل كانت مصدرات لبنان الى هذه الدول تبعا للنسب التالية :

- السوق الاوروبية المشتركة بقيمة ٣٧ مليونا
- منطقة التجارة الحرة بقيمة ٣٥ مليونا
- المنطقة الاميركية بقيمة ٢٥ مليونا
- المنطقة العربية بقيمة ٣٥٣ مليونا

— تكشف المقابلة بين أرقام المصدرات والمستوردات السلعية المذكورة الاغراق الامبريالي للسوق اللبناني وضآلة مصدراته اليها ، من جهة ثانية تبرز ان التبادل السلعي بين لبنان والدول العربية هو لمصلحة التصدير اللبناني ، اي أن الامبريالية تغرق السوق اللبناني الذي بدوره يقوم باغراق الاسواق العربية بالسلع الامبريالية ..

— ولكن الامكانات اللبنانية على الاستهلاك شديدة الضيق في الاساس ، ما يتيح اتساعها وتضخمها الحالي هو امتصاص السوق اللبناني لمقادير كبيرة من الامكانات والثروات العربية ، ان تغطية العجز في الميزان

— التتمة على الصفحة ١٥ —



تقرير عن معمل لصناعة خرطوش الصيد (غريفة - الشوف)

تعتمد معيشة السكان في قرية غريفة الشوف على الانتاج الموسمي : الزيتون ، وعلى دخل بعض الموظفين وجلهم مدرسين وجنود . فالمعيشة اذن لمعظم السكان دون الوسط تقريبا باستثناء الاغنياء والملاك العقاريين المرابين .

يقوم في هذه القرية معمل لصناعة خرطوش الصيد ويملكه الاخوان أميل وفؤاد حمادة وعمهما سعيد حمادة صاحب محلات حمادة لبيع الاسلحة في بيروت .

هذه الظروف كانت كفيلة بايصال اميل الى « المخترة » وساهمت في ذلك نظرة ابن الريف الساذجة للاغنياء وأصحاب الاملاك .

يقع المعمل في منطقة سكنية كثيفة وسط البلدة ويتالف من بنائين متقابلين : الاول عبارة عن بهو واسع والثاني من ثلاث غرف ودهليز. ويتبع ذلك مستودع للخرطوش في سوق البلدة .

يعمل في هذا المعمل ٢٥ عامل تقريبا تتراوح اعمارهم بين ١٤ و ٥٠ سنة ويزيد هذا العدد في موسم الصيد . وكل هؤلاء العمال يقومون بالقسم الاوفر من اعالة عائلاتهم . يتوزع العمال على ثلاثة أقسام : قسم الالات ، وقسم التعبئة والحمل وقسم للسائقين ، مع الاشارة الى انعدام تقسيم العمل حيث يقوم احد عمال النقل بالعمل على الالة عند الضرورة .

يعمل العمال في اليوم ٩ ساعات كاملة في الفترات العادية عدا تنظيف الالات الذي يتم خارج اوقات العمل وبواسطة العمال أنفسهم دون لقاء . وترتفع ساعات العمل في موسم الصيد وتتراوح أجور العمال بين ٤ و ١٠ ليرات (١٠ ليرات لمن له في العمل ما يقارب عشر سنوات) . ويحسم من أجرة العامل أيام العطل والمرض . أضف الى ذلك حرمان العمال من العطلة السنوية او من التعويض عنها . وفي موسم الصيد يعمل العمال الاحاد والعطل الرسمية باجر عادي ، ويسري ذلك على الساعات الاضافية اذا « تكرم » صاحب العمل ودفع اجرها واذا لم يدفع فـ « كرمال عين المختار » .

وبالرغم من أن بعض العمال قضى في العمل اكثر من عشر سنوات فلم يسجل في الضمان الاجتماعي الا بعض المحظوظين وان سجل ففي عام ١٩٧٠ وبعد مطالبة العمال العفوية والملحة بذلك (أحد العمال سجل قبل ١٩٧٠ لاستمالته وجعله « مخبرا امينا ») .

تكاد الشروط الصحية تنعدم في المعمل . فلا تدفئة ولا مكيفات هواء زد على ذلك تلوث الجو بغبار الزرنيخ والبارود الذي ينبعث من تعبئة الكبسولات بواسطة « فرد رش » حل محل عدد من الفتيات اللواتي كن يعبئن الكبسولات بواسطة « قطارة » . وحجة اصحاب العمل ان هذه الطريقة « سهلة وحديثة » غير مهتمين بالاستغناء عن خدمات الفتيات وبصحة العمال الذين يتسممون شيئا فشيئا بتنشقهم الغبار ما دام ذلك لا يكلفهم سوى قرارات الصرف حيث لا تعويض عن الصرف او المرض . والخطر اكثر اذا علمنا ان مادة الزرنيخ في الكبسولات معرضة للاشتعال والانفجار في اية لحظة عند جفافها لمجرد ارتفاع الحرارة او الاحتكاك حيث يصبح العامل معرضا للاحتراق والاختناق خاصة وان النوافذ قد اقفل القسم الاكبر منها للحؤول دون العمال والنظر الى الخارج لان في ذلك « اضاعة للوقت » .. والامثلة على التسمم والاحتراق كثيرة :

لقد تعرض العامل عدنان حرب لتنشق كمية كبيرة من الغاز السام اثناء احتراق كمية من المواد المتفجرة مما ادى لاصابته اولا بعوارض تسمم لم يعرض على أثرها على الطبيب اللهم الا « تطييب الخاطر » . ولكن ما لبث ان زاد المرض فعرض للمعاينة في وزارة الصحة لسوء أحواله المادية فحولته الوزارة الى مستشفى « بحنس » للامراض الرئوية ، لا سيما وان هذا العامل اخذ يبصق دما ، حيث قضى بضعة أشهر في المستشفى . وجاءت مكافأة صاحب العمل صرف العامل دون تعويض ودون دفع الاجر عن أيام المرض «حرصا على صحة العمال الاخرين»!!

ومثل اخر فلقد تعرض احد العمال (ر .) لاصابة بضيق التنفس وظل يعاني من ذلك اكثر من سنة كاملة بعد صرفه . كما أن عاملا اخر (أنور حمزة) في سن الرابعة عشرة تقريبا اصابه الحريق في وجهه وجسده ولم يكن نصيبه من التعويض بأفضل من سابقيه .

كما أن الالات غير مزودة بعوامل الوقاية مما يترتب على ذلك قطع اصابع العمال . فالعاملان شفيق دانيل وعاطف حرب مثلا قد قطعت اصبع كلاهما ، والجدير بالذكر ان مصاريف الطبابة تحملها العاملان « عقابا » لهما على عدم « الكفاءة » في التعامل مع الالات . وطبعا لم تدفع اجور أيام التعطيل . ولتوفير النفقات فلا يوجد في المعمل وسيلة لاطفاء الحرائق عند نشوبها . أما مفتشو الدولة فعلبة خرطوش كفيلة باسكاتهم واعمائهم عن كل هذه المخالفات وخاصة أن « المختار كريم ويحسن اعداد الولائم » للمفتشين .

والاستغلال لا يحدث في الحالات الطارئة فقط بل هو نموذج للمعاملة السائدة : فقسم من اجر العامل يجمد كتامين على محتويات المعمل فيتمكن صاحب العمل من الحسم الفوري عدا عن القسم الذي يسقط في صندوق التوفير للعمال على حد زعم صاحب العمل .

وزيادة على ذلك المعاملة السيئة التي يتعرض لها العمال من قبل « المعلم فؤاد » - شقيق وشريك صاحب العمل - من شتائم واهانات لاقل هفوة غير مقصودة تبدر من العامل كافساد خرطوشة بواسطة الالة مثلا .

امام هذا الواقع كان لا بد للعمال ان يتحركوا باتجاه بعض الاضرابات وكان في كل مرة يجهض اضرابهم عن طريق زيادة نصف ليرة لواحد من العمال مقابل تمييع الاضراب . واخر هذه السلسلة من الاضرابات كان لحسم اجر ثلاثة ايام عطلت بمناسبة وفاة عبد الناصر وحدد العمال مطاليبهم كما يلي :

١ - دفع اجر الثلاثة أيام المذكورة .

٢ - عطلة سنوية مدفوعة الاجر او التعويض عنها .

٣ - تحديد ساعات العمل بثماني ساعات.

٤ - دفع اجر الاعياد الرسمية المعطلة .

٥ - زيادة الاجور .

٦ - التعويض عن المرض والحوادث .

(حتى الان لم ينفذ شيء من هذه المطاليب) .

كان رد صاحب العمل على الاضراب ، بتهديد عامل سوري بالطرد اذا شارك في الاضراب أو اعترض على أوامر رب العمل ، ناهيك عن رشوة عاملين بمبلغ ٥٠ ليرة وساعة يد لكل منهما مقابل تمييع الاضراب بشق صفوف العمال الى جانب تهديد بعضهم والذين هم بحاجة ماسة للعمل لانه مورد رزقهم الوحيد .

اما عن الضغط السياسي فحدث ولا حرج : فالمعروف ان معظم العمال ذوي انتماءات جنبلاطية . ومن هنا تكون الفرصة سانحة لهذا الضغط . فالحزب التقدمي الاشتراكي في غريفة وجود يستند الى القاعدة الجنبلاطية العريضة . فلا غرابة أن يتفق صاحب المعمل مع مدير فرع الحزب في القرية على مصالح متبادلة حيث ان مدير الفرع وأعوانه يضغطون على العمال للتخلي عن حقوقهم المشروعة لصالح صاحب المعمل ، وبالمقابل يقوم صاحب المعمل بالضغط على العمال الغير جنبلاطيين لتأييد المرشح الجنبلاطي . من هنا يمكن تفسير اقدام صاحب المعمل على تهديد عامل اقتنع بأن لا مصلحة له في الانتخاب ، بالطرد اذا لم يصوت للمرشح زاهر الخطيب في الانتخاب الفرعي في الشوف . وهكذا تتم الصفقة على حساب العمال اولا وأخيرا حيث يستغلهم رب العمل ويسود الاقطاع السياسي وتظهر انتهازية حزب « تقدمي اشتراكي » من شعاراته : «العامل شريك صاحب العمل».

وعمال هذا حالهم يقابله تراكم رأس المال عند صاحب العمل حيث ينوي نقل المعمل الى مركز جديد قرب « المكلس » وقد شارف البناء الجديد على الانتهاء . تبلغ مساحة البناء الجديد حوالى اربعة الاف متر مربع بما فيها مطعم يعود ريعه لصاحب العمل امعانا في الاستغلال وسرقة عرق العمال . الى جانب ما سينتج عن الانتقال من فصل عمال حاليين والذين لا تسمح ظروفهم بالانتقال الى المكان الجديد ، وما سيتعرض له المنتقلون من دفع ايجارات وتشرد .

فما هو المطلوب ازاء هذه الحالة ؟

على العمال ان يعقدوا دائما اجتماعات لمناقشة مطالبهم المحقة والتي لا تنفصل عن مطالب العمال عامة في نظام رأسمالي قائم على الاستغلال . ان المناقشة كفيلة بتوثيق الصلة والتعاون بين العمال وبلورة حسهم الطبقي ، وتمكنهم من عزل عملاء صاحب المعمل وبالتشهير بهم . وينبثق عن هذه الاجتماعات لجان عمل مهمتها ملاحقة المطالب حيث تكون هذه اللجان مسؤولة امام العمال جميعا يحاسبونها في أي وقت . فهذه اللجان المؤلفة من العمال انفسهم الذين تربطهم المصلحة الواحدة هي الشكل الديموقراطي الوحيد لتمثيلهم وتحقيق ما يريدون .

لماذا تريد الدولة تحويل دور المعلمين إلى ثانويات

شكلت دور المعلمين والمعلمات منذ نشأتها الى اليوم المجال الوحيد الذي يتم فيه اعداد المعلم الابتدائي - التكميلي مهنيا . كما شكلت مدخلا لفئات اجتماعية مسحوقة وجدت في الدار متنفسا يؤمن لها منحة دراسية ووظيفة مضمونة عند التخرج. وقد توسعت دور المعلمين مع توسع التعليم الرسمي دون أن تسد كل حاجاته بالطبع اذ بقيت الشهادة التكميلية مدخلا مباشرا لاعداد كبيرة الى التعليم الرسمي الابتدائي - التكميلي . وهدف الدولة واضح في بقاء دور المعلمين في حدود معينة ، اذ ان طالب الدار يكلف الدولة مئة ليرة شهريا كمنحة على امتداد ثلاث سنوات ، كما أنها مجبرة على تعيينه عند التخرج بمرتب يفوق مرتب حامل الشهادة التكميلية .

الا انه مع ظروف الانحسار الاقتصادي الذي اصاب لبنان ، اخذت الدولة تبحث عن مجالات لعصر النفقات لا تطال مصلحة الفئات الحاكمة وانما تنصب على الجماهير اللبنانية من متوسطة وفقيرة . وضمن هذا المخطط العام تحولت الهمسات التي كانت تتردد في الاعوام الماضية حول الغاء الدور ، والاتجاه لتحويلها الى ثانويات الخ ... تحول الهمس الى مشروع محدد تتم دراسته في وزارة التربية ، وينص بشكل اساسي على :

- تطبيق مناهج الثانويين بحذافيرها على دور المعلمين لرفع مستوى الطلاب العلمي والاجتماعي .

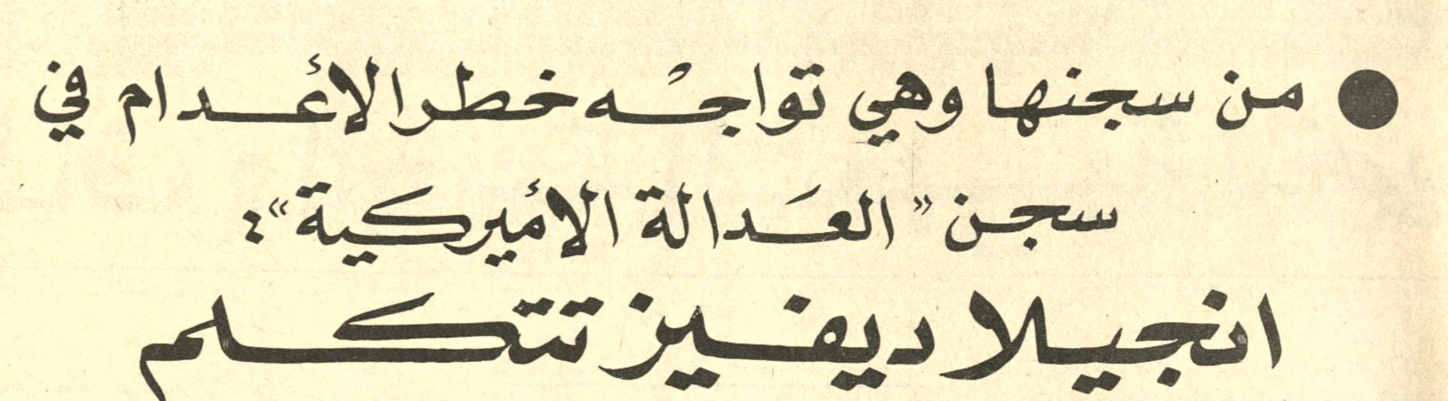
- استحداث سنة تطبيقية رابعة (للتدريب على اساليب التعليم) .

- يخضع طلاب الدور لامتحانات البكالوريا القسم الثاني اسوة بالطلاب الثانويين واذا لم ينجح العدد الكافي اخذت الدولة حاجتها من حملة البكالوريا القسم الثاني على ان يقدموا تعهدا بالتعليم ثلاث سنوات (لا عشرا كما يفعل الطالب العادي) في الملاك الرسمي .

هذا اهم ما تضمنه مشروع الوزارة . وقد اعتبرت لجان العمل الطلابي في دور المعلمين ان هذا المشروع واي مشروع مشابه ينص على استبدال مناهج الدور هو مقدمة لتصفيتها لماذا ؟

- لان تطبيق مناهج الثانويين في الدور يعني رسوب اكثرية الطلاب لضخامة البرامج وتعقدها ، وهذا ما تدركه الدولة ، لذلك ينص مشروعها على انه في حال عدم توفر العدد اللازم من خريجي السنة الثالثة (بكالوريا قسم ثاني) تاخذ طلابا من حملة البكالوريا القسم الثاني .

- التتمة على الصفحة ١٥ -



● من سجنها وهي تواجه خطر الاعدام في سجن "العدالة الأميركية": انجيلا ديفيز تتكلم

انجيلا ديفيز ، التي تنشر «الحرية» مقتطفات من حديثها الى مجلة « أفريقاسيا » ، شابة سوداء في السادسة والعشرين تواجه الان خطر الاعدام في سجن « العدالة » الامريكية.

ان سواد بشرتها كان يكفي وحده لجعلها طريدة الوحش العنصري في «بلادها» . فكيف بها وقد جمعت الى سواد اللون موقفا سياسيا يرفض الرق والرأسمالية الامريكية في آن معا .

عام ١٩٦٩ أصبحت انجيلا ديفيز استاذا مساعدا في جامعة كاليفورنيا وانخرطت ، في الوقت نفسه ، في النضال العملي . فبالاضافة الى عضويتها في الحزب الشيوعي الامريكي بدأت تناضل مع الطلاب السود وتشاركهم الدفاع عن قضاياهم . وكان ذلك امرا لا يطاق بالنسبة للبوليس الاتحادي الذي أعلن اعتراضه على وجود شيوعية سوداء في جامعة أمريكية . وهكذا تحرك مجلس الجامعة ليصدر قرارا بطردها . ولكن القرار أثار موجة احتجاج اجبرت احدى المحاكم على اعلان عدم شرعيته والحكم باعادة انجيلا الى منصبها . الا أن الحملة عادت تتأجج من جديد لتؤدي الى طردها مرة أخرى في حزيران ١٩٧٠ .

وفي العام الماضي ، بدأت مأساة انجيلا ديفيز حين حاول شاب اسود في السابعة عشرة (جوناتان جاكسون) تحرير ثلاثة مناضلين سود اخرين خلال محاكمتهم . وأثناء هربهم أطلق البوليس النار فقتل جاكسون والقاضي واثنين من الفارين .

واتهم البوليس انجيلا بالتدخل في هذه الحادثة زاعما انها كانت قد اشترت الاسلحة التي استعملت أثناء فرار المعتقلين ، وتوارت انجيلا لتبدأ كل اجهزة البوليس عملية بحث واسع نشط عنها استمرت من شهر آب حتى شهر تشرين الاول الماضي ، حيث جرى اعتقالها في نيويورك ثم سلمت الى بوليس كاليفورنيا وقضائها .

وتواجه انجيلا الان خطر الموت لان قانون كاليفورنيا ينص على انزال عقوبة واحدة بمرتكب الجريمة والمتدخل فيها على حد سواء : الاعدام في غرفة الغاز .

وفي هذا الحديث الذي أدلت به انجيلا ديفيز من سجنها في كاليفورنيا ، تظهر بوضوح شخصية المناضلة الشيوعية السوداء التي تعرف مكانها ومكان شعبها من النضال العالمي ضد الامبريالية الامريكية في كل مكان .

فلترتفع أصوات التضامن مع المناضلة التي تدفع الان ضريبة الصمود في وجه جلاديها ، جلادي كل الشعوب .

« الحرية »



اطلقوا سراح انجيلا ديفيز

● ما هي ردود فعلك .. وهل تأملين بمحاكمة عادلة ؟

- ... ان النظام القضائي في هذه البلاد هو في طريقه لان يصبح اداة هائلة للقمع . وهو يستعمل لسحق النضال التحرري للشعوب المضطهدة . ولا يقتصر الامر هنا على ضرب الوعي الثوري بل يتعداه الى محاولة كسر روح التمرد لدى الشعب الاسود وذوي الاصول المكسيكية والبورتوريكيين . وفي اعتقادي ان احدى أفضل الوسائل لتثوير شخص ما ، سوف تكون في جعله يشهد في يوم من الايام واحدة من هذه المحاكمات التي تنتهي بنا الى السجن دائما . فحتى الواجهة الديمقراطية ذاتها بدأت الان تنهار . لهذا لا نستطيع ان نتوقع العدالة من هكذا نظام قضائي قمعي . وأنا متاكدة من ان حيثيات محض حقوقية لدفاعي سوف تكون وخيمة العاقبة . وما يتوجب علينا القيام به هو أن نضع المحكمة في موضع الاتهام . فعلى الشعوب المضطهدة ان تبين للطبقة المسيطرة ، وبطريقة منظمة ، انها مصممة على استعمال كل ما في حوزتها من وسائل للحصول على الحرية والعدالة .

● كيف تتصورين العلاقة بين السود والبيض في اطار وحدة النضال في الولايات المتحدة ، وهل تعتقدين أن وحدة البيض والسود هي في حيز الامكان ، واذا كان الجواب بالايجاب فعلى أية أسس ؟

- لقد قيل غالبا أن الشعب الاسود جدير وحده بقلب النظام الرأسمالي في هذه البلاد . واننا اذا ما نظمنا انفسنا بشكل سليم ، فسوف نستطيع اطلاق قوى كافية لاجبار البلاد على الركوع ، بل ولتدميرها كليا . قد يكون ذلك صحيحا ، لا ادري . ولكنني اعتقد ان هناك خطأ اساسيا في فكرة الثورة التي يتضمنها هذا الاتجاه . ذلك ان ثورة ظافرة في هذه البلاد لا يمكن أن تنهض على قاعدة تدميرها ، بل تدمير المؤسسات التي تحرم الشعب من الخيرات التي ينتجها .

ومن جهة أخرى فان أحدا لا يستطيع أن ينكر ان ولادة الرأسمالية في الولايات المتحدة قد ارتبطت عضويا بنظام الرق . لقد خلق الشعب الاسود قواعد الازدهار والثروات التي راكمها عدد قليل من العائلات القوية. ومن هنا فان لنا حقا في هذه الثروات . ولذا فان استراتيجيتنا الاساسية ينبغي ان لا تقوم على تدميرها بل على ازالة علاقات الملكية التي أتاحت لتلك الاقلية أن تراكم الثروات بينما تجد الجماهير السوداء نفسها وقد تدهورت الى أكثر المستويات الاقتصادية تدنيا .

وبينما كانت النظرية القديمة ، القائلة بأن الشعب الاسود يستطيع وحده تدمير البلاد ، ترتكز في حيز العمل على استراتيجية عسكرية ، فان الموقف الجديد يتطلب استراتيجية سياسية يمكن أن يلعب التكتيك العسكري دورا تابعا لها مع كل الاشكال المتنوعة التي يمكن أن يصار الى استعمالها لبلوغ النصر .

وفي الوضع الراهن وانطلاقا من كوننا ، نحن الرجال والنساء الافريقيين الخاضعين للاستغلال المكثف باشكال عديدة ومنذ قرون، ننشد التحرر الكامل من الرأسمالية فان علينا أن نخلص قطعا الى استنتاج مؤداه أن نضالنا من أجل التحرر يجب أن يرتبط عضويا بكل حركات البيض الذين سيتحررون من خلال ثورة اشتراكية . والامر يتعلق هنا خاصة باولئك البيض المنتجين ، لان ما نريده هو الاستيلاء على جهاز الانتاج - وليس تدميره - كي يستطيع الشعب تسييره بصورة جماعية والحصول على ثمار عمله .

هذا هو الطريق الوحيد الذي نستطيع نحن السود ان نختطه لانفسنا ، وهذا هو الطريق الوحيد الذي يتيح للجماهير الشعبية البيضاء أن تتحرر من الطبقات المسيطرة . ولكن يجب ان لا يغيب عن نظرنا ان الاكثرية البيضاء في هذه البلاد قد ضللت بخصوص اضطهاد الشعب الاسود ليس فقط الى حد القبول بالسياسة العنصرية للطبقة الرأسمالية وحكومتها . بل والمشاركة أيضا في ترسيخ العنصرية بحيث أصبحت عميقة الجذور في المجتمع .

وفي مثل هذه الظروف تبدو وحدة السود والبيض بالغة الهشاشة بسبب الطبيعة المتداخلة للعنصرية على وجه الدقة . ومن هنا فان مسألة الوحدة هذه لا يمكن أن تحل الا من خلال القبول بضرورة ان تكون للسود قيادة النضال بمجمله .

ان وحدة السود والبيض يجب ان تتحقق تحت قيادة الشعب الاسود لان ظاهرة العنصرية والاستغلال المكثف ، في ظل النظام الرأسمالي ، لم تضع السود في المستوى الاكثر تدنيا من الهرم الاجتماعي فحسب بل أنها شلت ايضا قدرة البيض على خوض نضال جذري .

ان الاتجاهات الرجعية السائدة ضمن نقابات عديدة ، ترتبط في الواقع مباشرة بعجزها عن تخطي سياستها العنصرية الخاصة . ومن جهة أخرى فان الشعب الاسود قد نمى - كرد فعل لاضطهاده - وعيا ثوريا متصاعدا وتجربة تتزايد نضاليتها للخلاص من مضطهديه . ولكي تصبح وحدة السود والبيض واقعا راهنا يتوجب على البيض ان يدركوا الضرورة الاساسية للنضال ضد العنصرية على مختلف المستويات . ولا بد ان يقبل البيض ايضا قيادة الشعب الاسود لهم .

● كيف تتصورين الحركة النسائية، وهل ترين أن للمرأة السوداء دورا خاصا تلعبه ؟

- دعني اقول لك اولا ، انه يجب ان لا يغيب عن فهم اي ثوري المعنى المدقيق لهذه المقولة : ان نجاح أو فشل ثورة ما يمكن قياسه فقط بدرجة التوجيه الجذري والتقدمي للمرأة . ألم يقل ماركس وانجلز ان هناك عنصرين اساسيين في تاريخ النوع الانساني : الانتاج واعادة الانتاج . فهناك من جهة الطريقة التي يحصل بواسطتها الشعب على وسائل معيشته ، وهناك من جهة اخرى تنظيم العائلة .

ثم أنه اذا كان صحيحا ان مصير اية ثورة انما يرتبط بالوجهة التي تقررها لنفسها فانه علينا بالتاكيد ان نرفض البنى العائلية البورجوازية والطابع الاضطهادي لدور المراة في المجتمع الامريكي بوجه عام . وطبيعي أن هذه المعركة تشكل جزءا من الثورة الكلية . ان النضال من أجل تحرير المراة ، بقيادة المراة ذاتها ، يجب أن يخوضه الرجال ايضا ، وتتميز معركة تحرير المراة بصعوبات خاصة بسبب الجهد المطلوب بذله لبناء حركة تحرر سوداء حقيقية .

تاريخيا ، لم نكن مجبرين فقط على العيش في مستوى من العبودية الاقتصادية ، بل ان وضعيتنا الجنسية كانت وضعية انتاج الثروات للسيد الابيض ايضا : انتاج العبيد والوسائل التي تلبي رغباته الشريرة .

لقد حاول أعداؤنا تنويمنا ، تنويم الشعب الاسود بنشر سلسلة من الاساطير حول احترام المراة السوداء . ومع الاسف فان عددا من نساء السود قبلن هذه الاساطير دون محاولة للبحث عن أصولها ، ودون تقييم محتواها المضاد للثورة .

ان علينا كنساء سوداوات ان نحرر أنفسنا من خلال مشاركتنا بالحركة الرامية الى تحرير الرجال السود من شبكة الاكاذيب الشائعة عن اضطهاد المراة السوداء والتي تستعمل لذر الانقسام بيننا .

الانعطاف : الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل

بقلم : فواز طرابلسي

نواصل في هذه الحلقة تاريخ الثورة في ظفار منذ اندلاعها عام ١٩٦٥ حتى الان . وقد عرضنا في الحلقة الماضية المرحلة الاولى من الكفاح المسلح . وهي مرحلة اتسمت بما يلي :

— كان فكر الجبهة مساومة بين طرفين : الانعزاليين والقوميين — خرجت لصالح الطرف الاول . فبالرغم من اللفظية القومية العربية ، طغى على هذا الفكر موقف انعزالي راسخ حال دون تحديد لنوع العلاقة بين ظفار وسائر اجزاء السلطنة ودون تعيين اهداف واضحة للثورة .

— ارتباطات عربية بامامة عمان والجمهورية العربية المتحدة والسعودية في آن معا .

— وضع عسكري تميز بقدرة الثورة على أن تثبت نفسها ، في ظروف قاسية ، وان تفشل محاولات تصفيتها .

غير ان الكفاح المسلح في جبال ظفار كان يعاني من ازمة خانقة خلال النصف الاخير من ١٩٦٦ وطوال ١٩٦٧ . لم يكن للثورة خط تموين ثابت وامين . وسرعان ما انقطعت المساعدات العربية ، على ندرتها . ويبدو ان السعودية قطعت كل علاقة لها بالجبهة في اواخر ١٩٦٦ . وكذلك توقفت المساعدات من الجمهورية العربية المتحدة بعد حرب حزيران . وهكذا كان ثوار ظفار ، وسط اهمال عربي وعالمي ، معزولين في مخابئهم الجبلية المنيعة .

وجاءت التطورات في اليمن والخليج بين منتصف ١٩٦٧ ومنتصف ١٩٦٨ لتنقذ الثورة وتدخلها في مرحلة جديدة كل الجدة من تاريخها . وكانت عملية الانقاذ هذه عملية تغيير ايضا شملت ايديولوجية الجبهة واستراتيجيتها واساليبها النضالية وتركيبها الداخلي . فبعد مؤتمر الجبهة الثاني ، المنعقد في ايلول ١٩٦٨ ، صار على رأس الكفاح المسلح بظفار منظمة تتبنى « الاشتراكية — العلمية » ! وتعتبر مجال عملها الخليج العربي المحتل باسره ، وتعمل على ربط النضال في ظفار بالنضال في الخليج ضد الاستعمار وعملائه المحليين ، وتعرب عن عزمها على بناء مجتمع يسيطر فيه الشعب على مقدراته وثرواته وعلى وسائل الانتاج الرئيسية .

ان هذا الانعطاف الكبير كان حصيلة فعل عاملين : الاول : استقلال الجنوب اليمني ، وما فرضه من اعادة ترتيب للعلاقة بين القوى في المنطقة . والثاني : التحولات الناجمة عن هزيمة حزيران ١٩٦٧ . ويهمنا منها هنا تحولين :

— ١ — انقلاب ميزان القوى لصالح الاستعمار والرجعية السعودية خاصة في منطقة اليمن والخليج الذي قابله تراجع — ان لم نقل انسحاب — الجمهورية العربية المتحدة من المعركة الوطنية فيها . ويتمثل هذا التراجع بسحب القوات المصرية من اليمن وباعلان ج.ع.م. تأييدها الرسمي (الاهرام ، ٣ فبراير ١٩٦٨) ، لسياسة السعودية في الخليج (الرامية ، كما هو معلوم ، لدعم اتحاد الامارات العربية) . — ٢ — عملية تجذير بعض فصائل حركة التحرر العربية — وبالاخص حركة القوميين العرب — وانشقاقها وسيرها باتجاه نقد انظمة برجوازية الدولة وتبني الماركسية والدعوة لقيادة الطبقة العاملة للثورة العربية .

استقلال الجنوب والمؤخرة الامنة

باستقلال الجنوب ، كسبت الثورة في ظفار مؤخرة امنة . لكن الاحتفاظ بها كان مرهونا باستمرار الحكم الوطني هناك . ذلك انه ما أن اعلنت جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية ، حتى تعرضت لعدوان مثلث الاطراف شنته بريطانيا وسلطنة مسقط وعمان كان يرمي الى فصل حضرموت والمهرة عن سائر اجزاء الجمهورية — واقامة حكم موال لبريطانيا فيهما تحرسه السعودية — وبالتالي تطويق الثورة في ظفار ، ثم تصفيتها . فبدا واضحا ان استمرار الثورة في ظفار بات مرهونا الى ابعد حد باستمرار الحكم الوطني في الجنوب . وقد استمر . صد فدائيو الجبهة القومية سلسلة هجمات شنتها قوات المرتزقة التي ارسلتها السعودية الى حضرموت . وفشل الاستفزاز البريطاني حول جزر الحلانيات وحشود جيش سلطنة مسقط وعمان من زعزعة أركان النظام الجديد(1) .

هكذا انقذت الثورة في ظفار واحتفظت بخط تموينها وبصلتها العضوية بالنظام الوطني في الجنوب . لكنها باتت مواجهة بمرحلة جديدة من النضال تتطلب الاجابة على أسئلة اساسية . فازاء الهجوم الاستعماري الذي شنته السعودية والسلطنة على الثورة في الجنوب وظفار معا ، وبعد أن نال الجنوب استقلاله ، لم يعد من بد أن تحدد جبهة تحرير ظفار اهدافها واستراتيجيتها بسائر فصائل حركة التحرير في المنطقة . وقد تحدد ذلك تحت تأثير التحولات داخل حركة القوميين العرب في الخليج .

الخليج على أبواب الاستعمار الجديد

اذا كانت النتائج المترتبة على استقلال الجنوب هي التي طرحت الاساس «الموضوعي» للانعطاف في ثورة ظفار ، فان شروطه «الذاتية» توافرت بالدرجة الاولى في الخليج في أوساط تنظيم جبهة تحرير ظفار هناك .

رغم ان الفرع الظفاري لحركة القوميين العرب قطع صلاته التنظيمية بفروع الحركة الاخرى عام ١٩٦٤ لدى تأسيس جبهة تحرير ظفار ، الا أن صلاته بالفروع الاخرى ظلت قوية . فحصنوا الخط الجديد الذي برز في الحركة وحملوه الى ظفار . ويمثل هذا الخط — على مستوى الخليج — عملية التجذير التي مرت بها الحركة القومية بعد حرب حزيران ففي حزيران ١٩٦٨ ، عقدت فروع الحركة في الخليج مؤتمرا غلب عليه الجناح اليساري وخرج بالمقررات التالية :

— اعتماد خط جذري في مواجهة الاستعمار والرجعية يقوده حزب ثوري يستلهم ايديولوجية البروليتاريا ويستقطب كل الطبقات الثورية لخوض نضال طويل المدى ضد الاستعمار .

— تبني شعار الكفاح المسلح بوصفه شكل نضال اساسي .

— ادانة « القيادة البرجوازية » للحركة المتمثلة بتنظيم الكويت (وتعليق عضوية هذا التنظيم في الحركة) .

وكانت هذه المقررات الثلاثة محاولة للخروج من أزمة العمل الوطني في الخليج بعد أن وصلت الى طريق مسدود على يد نوعين من القيادات . الاولى ، تمثل الطرقات الوسطى التي تناقضت لفترة مع الامراء والمشايخ ، ثم ما لبث ان استوعبها النظام (وابرزها البرجوازية الكويتية) . والثانية ، قيادة امامة عمان « الاقطاعية اللاهوتية » التي جذبت أعدادا واسعة من المهاجرين العمانيين — بعد ١٩٥٨ — ونظمتهم في « جيش تحرير » نادرا ما وصل افراده للمنطقة أو قاموا بعمليات . وظل نشاط الامامة محصورا بمكاتبها وبياناتها للامم المتحدة .

وجاء تبني شعار الكفاح المسلح كردة فعل على فشل اشكال النضال السابقة ، وبالاخص على فشل الانتفاضة العفوية للجماهير البحرانية ضد الاستعمار البريطاني وعملائه المشايخ في اذار ١٩٦٥ . وكان الحديث عن الكفاح المسلح يعني بالدرجة الاولى الكفاح المسلح في عمان الداخل . وهذا ما التزم به يسار حركة القوميين العرب عند انشقاقه واعلانه تأسيس الحركة الثورية الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي في يناير ١٩٦٩ .

مع استقلال اليمن الجنوبي ، تدفق الى ظفار عدد من الكوادر والمناضلين من الخليج ، حاملين هذه الرؤية الجديدة للنضال في المنطقة . وكان الدور الذي عينوه لظفار ضمن هذا المخطط هو التالي : اذا كانت ظفار ، تاريخيا ، هي صلة وصل بين اليمن والخليج ، فان دورها الراهن هو أن تكون « بؤرة توريد » للثورة من الجنوب للخليج . وهذا هو الدور الذي يدفعها اليه حكما استقلال الجنوب .

مؤتمر حمرين

في هذا الجو عقد المؤتمر الثاني للجبهة في حمرين (المنطقة الوسطى) في ١—٢٠ أيلول ١٩٦٨ . وقد حضره حوالي ستين مندوبا يمثلون جيش التحرير والميليشيا والتنظيم السياسي في الخليج . وسيطر عليه اليساريون الذين تمكنوا من اقصاء جماعة « الجمعية الخيرية الظفارية » (يوسف علوي وكتلته) وانتخاب قيادة جديدة من ٢٥ عضوا لم تستبق الا ثلاثة فقط من أعضاء القيادة السابقة .

وبالاضافة الى المقررات السياسية (انظرها في مكان اخر) ، اتخذ المؤتمر عدة مقررات . أهمها ارساء التنظيم على أساس الديمقراطية المركزية ، واعتماد المرشدين السياسيين في كل وحدة من وحدات الجيش (الذي تغير اسمه الى جيش التحرير الشعبي) ، ووضع برنامج رسمي للتثقيف السياسي ، كما صدرت سلسلة مقررات اجتماعية أهمها تحرير الرق وتنظيم الزراعة وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل .

ستسنح لنا الفرصة في حلقات قادمة لمناقشة كيف طبقت الجبهة خطها الجديد وقراراتها عمليا . لنلق الان نظرة على الوضع العسكري .

الوضع العسكري

يشكل مؤتمر حمرين حدا فاصلا بين مرحلتين على الصعيد العسكري . وقد وفر لجيش التحرير امكانات تحرك لا مثيل لها في المرحلة السابقة . مع عام ١٩٦٨ ، بدأت الثورة في ظفار تتلقى المساعدات من الصين الشعبية ، وأرسل وفد من عشرة مقاتلين وكوادر للتدرب في الصين . ومنذ ذلك الحين والصين الشعبية ، ومعها طبعا جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، هما الطرفان الوحيدان اللذان يساعدان الثورة ..

يمكن تقسيم المرحلة الجديدة التي افتتحها مؤتمر حمرين الى فترتين . خلال الفترة الاولى ، انتقل مسرح العمليات العسكرية من المنطقتين الوسطى والشرقية الى المنطقة الغربية (المحاذية لليمن الجنوبي) حيث رمى جيش السلطنة بقوات كبيرة للحيلولة دون ارتباط الثورة في ظفار بمؤخرتها في اليمن . وتمركزت هذه القوات في مذهوب ، مركز القيادة العامة العسكرية للمنطقة بقيادة الكابتن كلارك ، وفي جانوك وخارات . ولكن ، في صيف ١٩٦٩ ، كانت كل هذه المراكز مطوقة من قبل جيش التحرير . وسقطت الواحدة تلو الاخرى . ولم يبق غير فرق العسكر المرابطة في ضلكوت ورخيوت على الساحل . وسقطت الثانية في ٢٣ اب ١٩٦٩ ، واستكمل جيش التحرير بذلك السيطرة على المنطقة الغربية بأسرها .

مع تحرير المنطقة الغربية ، بدأت الفترة الثانية التي انتقل فيها جيش المرتزقة من الهجوم (الحملة على المنطقة الغربية) الى الدفاع . وعاد مسرح العمليات الى المنطقتين الوسطى والشرقية . وتتميز هذه الفترة بما يلي :

— حرب مواقع وتطويق على طريق حمرين (وقد عمدته الجبهة « الخط الاحمر ») حيث يحاصر جيش التحرير جيش المرتزقة في أكثر من موقع مضطرا اياه الى التحصن في خنادق دفاعية ومحاولة فك الطوق بواسطة المصفحات .

— حرب عصابات ضد دوريات جيش المرتزقة على الطريق ذاته وفي سائر انحاء المنطقتين الوسطى والشرقية .

— بدء عمليات جيش التحرير ضد مراكز في سهل صلالة . واهمها القاعدة الجوية البريطانية في صلالة التي تقصف الان بمعدل مرتين أو ثلاث مرات خلال الاسبوع الواحد (باعتراف المصادر البريطانية) مما اضطر سلاح الجو البريطاني الى استقدام التعزيزات من الخليج .

— الشروع بتحرير المنطقة الشرقية وسقوط مدينة سدح الساحلية في أواسط ١٩٧٠ .

— اشتراك قوات اتحاد الامارات لاول مرة في المعارك ضد الثوار . اذ أرسل حاكم أبو ظبي ٣٠٠ من جنوده للقتال الى جانب مرتزقة السلطان (2) .

— تزايد عدد المدنيين الهاربين من صلالة ومدن الساحل . وقد قدرتهم الصحافة البريطانية باكثر من ٣٠٠ مواطن فروا خلال النصف الاول من عام ١٩٧٠ .

خلال تلك الفترة ، شهد الكفاح المسلح بظفار تزايدا هائلا وحقق انتصارات رائعة حتى بات يسيطر على ثلاثة أرباع ظفار — باعتراف رئيس وزراء السلطنة ، طارق بن تيمور .

فارتفع أكثر من صوت يطالب بريطانيا التدخل السريع لانقاذ الموقف — ومنهم شاه ايران وحاكم البحرين وشركة « شل » .

الا أن السبب الذي دفع ببريطانيا الى التعجيل بالتدخل هو محاولة الحركة الثورية الشعبية فتح بؤرة مسلحة في عمان في ١٢ حزيران ١٩٧٠ عندما قامت وحدات تابعة للجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي بسلسلة هجمات ضد مراكز للجيش في نزوى وازكي في منطقة الجبل الاخضر .

تحركت بريطانيا اخيرا في ٢٣ تموز ١٩٧٠ واستبدلت سعيد بن تيمور بابنه قابوس ، تماما مثلما فعلت عام ١٩٣٢ عندما جاءت بسعيد محل ابيه . بذلك بدأ التمهيد لادخال السلطنة كلها في عصر الاستعمار الجديد المهيمن على الخليج . وبذلك ايضا ، دخلت الثورة في ظفار مرحلة جديدة .

ولكن قبل نقاش هذا الموضوع ، لا بد من استعراض انجازات الجبهة الشعبية في مجالي تثوير الوعي والعلاقات الاجتماعية . وهذا ما ستتناوله الحلقتان القادمتان عن « الحياة في المنطقة المحررة » .

مقررات مؤتمر حمرين (ايلول ١٩٦٨)

« (...) تمخض عن المؤتمر الثاني لجبهة تحرير ظفار قرارات تاريخية تدفع بالعمل الثوري المسلح على طريق التطور والتقدم خطوات كبيرة الى الامام . وكذلك على الصعيدين الخارجي والداخلي وعلى الصعيدين الايديولوجي والاستراتيجي .

١ — على الصعيد الاستراتيجي :

أ — الالتزام بالعنف الثوري المنظم ، باعتباره المسلك الوحيد لدحر الامبريالية والرجعية والبرجوازية والاقطاع .

ب — تغيير اسم الجبهة من جبهة تحرير ظفار الى الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل ، وتبني استراتيجية ثورية ، ذات ابعاد شمولية على مستوى ساحة الخليج العربي المحتل . وذلك بربط نضال ظفار بنضال الجماهير في الخليج العربي المحتل لتكتسب الثورة المعنى الحقيقي لها .

جـ — العمل على توحيد الاداة الثورية الجماهيرية الشعبية في الخليج العربي المحتل باعتبارها المدخل الثوري والصحي لوحدة المنطقة .

٢ — على الصعيد الايديولوجي :

تبني الاشتراكية العلمية باعتبارها الاطار التاريخي التي تخوض من خلاله الجموع الفقيرة — النضال للقضاء على الاستعمار والامبريالية والبرجوازية والاقطاع وباعتبارها الاسلوب العلمي لتحليل الواقع ولفهم التناقضات بين صفوف الشعب . وقد ناقش المؤتمر بأسهاب كافة المخططات والمؤامرات التي تحيكها الدوائر الامبريالية العالمية لقمع حركة التحرر الوطني في الخليج العربي المحتل ، بصورة خاصة والوطن العربي بصورة عامة . وقد أدان المؤتمر بشدة :

أ — اتحاد امارات الخليج العربي المزيف .

ب — امامة عمان ، وكافة القوى السياسية التقليدية في المنطقة التي تتاجر بقضية الجماهير وتتاجر بالشعارات الثورية الزائفة .

وقد أيد المؤتمر بحزم نضال شعب فلسطين المتمثل في المقاومة الفلسطينية المسلحة ، وكذلك أيد المؤتمر نضالات الشعوب العادلة ضد الامبريالية العالمية والانظمة البرجوازية الاقطاعية في كل من اسيا وأفريقيا وامريكا اللاتينية . وقد شجب المؤتمر وادان بشدة :

أ — الحكم العنصري في روديسيا .

ب — التفرقة العنصرية في امريكا .

والجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل تهيب بكل الفصائل الثورية في الخليج العربي المحتل أن تتحمل مسؤولياتها التاريخية وان تلتزم بمقررات المؤتمر الثاني وأن تعمل على تنفيذها ، وكذلك تهيب الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل بكافة الدول العربية التقدمية والدول الاشتراكية الصديقة أن تساند نضال شعبنا العادل وأن تدعمه على كافة المستويات المادية والعسكرية والاعلامية والمعنوية .

والنصر دائما للشعوب المناضلة ، والهزيمة والعار للامبرياليين والرجعيين .

وعاشت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل ، وعاش نضال كل شعوب العالم لدحر الامبريالية والاستعمار ، والبرجوازية والاقطاع .

صادر عن القيادة العامة

للجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل

في ١٠—١١—١٩٦٨ م.

ظفار - الخليج العربي

الوضع العسكري في منتصف ١٩٧٠

قاعدة صلالة الجوية البريطانية — مطار فرعي عسكري بريطاني — قاعدة عسكرية كبيرة للمشاة — مركز للمشاة — طريق سيارات غير معبد — مدن — قرى — مناطق يسيطر عليها جيش التحرير الشعبي — حدود دولية

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية — المنطقة الغربية المحررة — المنطقة الوسطى — المنطقة الشرقية — سهل صلالة — الى مسقط

حبروت — مركز ثمريت — مركز مغشن — مركز شغليت — مركز جانوك — مركز خارات — مركز مذهوب — مركز الخضنة — مركز جبليت — ريوت العيور — قاعدة صلالة الجوية البريطانية — أم الغوارف — المعمورة — حوف — ضلكوت — رخيوت — المغسيل — ريسوت — عوقد — صلالة — طاقة — مرباط — سدح

---

1 — جزر الحلانيات (كوريا — موريا) تقع على بعد ٤٠ كيلو مترا من ساحل ظفار الشرقي . غير أن سلطنة مسقط وعمان تنازلت عنها لبريطانيا عام ١٨٥٤ وضمتها الى محمية عدن الشرقية . واذا ببريطانيا تعلن عشية الاستقلال ، في تشرين الثاني ١٩٦٧ ، ضمها للسلطنة مدعية ان تلك هي رغبة سكان الجزر (الذين لا يتجاوز عددهم ٧٥ نسمة !!!) . ردت حكومة الجنوب على الاستفزاز بتعيين حاكم على الجزر وتأكيد تصميمها على الاحتفاظ بها وصيانة سيادتها الاقليمية . فما لبثت بريطانيا ان تراجعت . ورافقت هذه الازمة حشود لقوات سلطنة مسقط وعمان على الحدود بين ظفار والمهرة . واستمرت حالة التوتر والاستفزاز والاعتداء — بما فيها خرق الطائرات البريطانية لاجواء الجمهورية — ما يزيد عن ثلاثة اشهر .

2 — فيما يلي جدول رسمي للجبهة حول الخسائر لفترة أيلول ١٩٦٨ — أيلول ١٩٦٩ .

خسائر العدو

اصابات (قتلى وجرحى)	١١١٢
طائرات	١٠
سيارات عسكرية	٣٨
زورق عسكري	١
عمليات لم تعرف فيها خسائر العدو	٢٣

خسائر الجبهة

شهيد	٢٣
جريح	٢١

الخسائر المدنية

ماشية	١٠٣
مساكن	٤٧
عيون ماء	٦

بيان سياسي حول المخططات الامبريالية في منطقة عمان وقطر والبحرين

اصدر حزب العمل في عمان البيان السياسي التالي :

تشكل عمان وشبه الجزيرة العربية أهمية قصوى بالنسبة للامبريالية العالمية ، وترجع هذه الاهمية بالدرجة الاولى لوجود الثروة النفطية الهائلة المستثمرة منها والاحتياطي الذي يشكل اكبر احتياطي العالم وطرق الاستثمار التي تتم بشكل كيفي من قبل الاحتكارات الامبريالية العالمية ، مستنزفة هذه الثروات دون حساب ، وجانية أرباحا خيالية لا يمكن أن يتأتى لها على الكرة الارضية .

اما الجانب الاخر لاهمية هذه المناطق بالنسبة للامبرياليين فيرجع للموقع الاستراتيجي لعمان ومياهها الاقليمية في بحر العرب وخليج عمان والخليج العربي ، ومجاورتها للدول الرجعية « ايران — الكويت — السعودية » وما تشكله هذه الدول كمرتكزات للامبريالية العالمية وامبركا بشكل خاص من حيث وجود الاحتكارات النفطية فيها والعائدات الهائلة التي يحصلون عليها من هذه الدول، بالاضافة الى ذلك كون عمان وقطر والبحرين توجه بشكل مباشر من قبل الامبريالية العالمية ، وبشكل خاص من قبل بريطانيا الموكول اليها تمثيل كلب الحراسة لحماية مصالح الدول الامبريالية في منطقتنا .

ويأتي ضمن الاهمية الاحتكارات للمشاريع الانمائية من قبل الشركات الامبريالية مثل بناء الموانيء البحرية والجوية والمنشآت العمرانية المهمة ، وتموينها بكافة احتياجاتها من قبل الدول الامبريالية ، والاحتكارات هذه تشكل مصدرا من مصادر امتصاص ثرواتنا والتلاعب بمقدرات بلدنا والتحكم فيه .

يتضح مما سبق ذكره أهمية عمان وشبه الجزيرة العربية والاسباب التي ادت الى التكالب الامبريالي والسياسات الاجرامية المخططة والمرسومة لادامة نفوذه وتعزيز سيطرته . لذا فلا بد من معرفة ترتيبات العدو لقواه « قوى الثورة المضادة » وفضح كل الاقنعة التي يحاولون من خلالها تنفيذ مجمل مخططاتهم العدوانية واللصوصية .

اولا : بالنسبة للمناطق المحيطة بعمان وقطر والبحرين كايران والسعودية بشكل خاص والكويت اسفرت جهود الامبريالية في انهاء كافة الخلافات بين السعودية وايران كشيء اساسي لاقامة الحلف الرجعي لتطويق منطقتنا واقناع ايران بالعدول عن مطالبتها في ضم البحرين . ففي هذا المجال تم ترتيب هذه القوى الرجعية وحددت مهماتها لدعم المخططات الامبريالية والرجعية في المنطقة في شتى المجالات بما في ذلك التدخل المباشر اذا اقتضى الامر ، ولقد اتسع هذا الحلف الرجعي الامبريالي ليشمل باكستان بالاضافة الى ايران والسعودية والكويت ، وبطبيعة الحال فالامبريالية هي التي تشرف على هذا الحلف وتوجهه بالشكل الذي يخدم سياساتها ، وما اتفاق بريطانيا والسعودية الاخير الا تتويجا لما سلف ذكره في حل الخلافات بينهما (الخلافات الثانوية) وتنسيق سياساتهم لدعم مخططاتهم في المنطقة (زيارة الوفد السعودي الكويتي برئاسة نواف عبد العزيز، وصباح الاحمد للبحرين وقطر وعمان) .

ثانيا : اما على مستوى المنطقة نفسها فلقد قام العدو بخلق مرتكزين يعتمد عليهما في ترسيخ وجوده وتنفيذ مجمل سياساته ، فالمرتكز الاول هو « الاتحاد المشبوه » — اتحاد المصالح والاحتكارات النفطية — الذي مهد لاقامته اكثر من ثلاث سنوات بقصد توحيد هذه الكيانات الهزيلة ، كيانات الاقطاع العشائري في شكل يمكن الامبرياليين الانجليز والحلف الرجعي الملتف حول المنطقة من توجيهه ، وفي نفس الوقت تجنب بعثرة قواه ليكون مهيئا لتنفيذ سياسات الامبرياليين الانجليز في الوقت المناسب « بعد الانسحاب المزيف » .

اما المرتكز الثاني فهو « سلطنة عمان » التي اجريت فيها بعض الترميمات على العهد السابق وغيرت الوجوه القديمة التي استنفذت واصبحت مهددة بالسقوط ، بوجوه جديدة لا تختلف في جوهرها ، وكل ما في الامر أن هذه الوجوه المسخة وما اجرته من اصلاحات فوقية لم تكن في الواقع هبة منهم او من أسيادهم وانما بفضل نضال جماهير شعبنا المسلحة في جنوب عمان (ظفار) والنضالات الثورية على امتداد المنطقة ، والامر المضحك انهم ينسبون هذه الاصلاحات الى جهودهم واخلاصهم للشعب فياله من دجل وافتراء .

ان ابراز هذا الهيكل الاستعماري بنظام تقدمي يخدم الشعب خافين من ورائه وجوههم الرجعية الاستعمارية المجرمة بمسحوق لم يستطع ومن أول يوم أن يخدع الجماهير ، فلقد انكشف أمره لان بصمات اسيادهم الاستعماريين بدت واضحة وجلية لجماهير شعبنا التي ادركت تماما من هو قابوس ! وطارق ومن هم حكام المشيخات الذين كانوا وما زالوا يتخذون من شقاء وبؤس وقتل واضطهاد الجماهير عيشا رغيدا لهم .

ان محاولة الامبرياليين في اظهار الحكام بمظهر التقدم ما هو الا طمس للحقيقة والتاريخ ، وايهام الجماهير التي وعت حقيقتهم وزيفها . والجدير بالاشارة ان الامبرياليين الانجليز قد مهدوا لهذين المرتكزين بخلق أدوات القمع من جيوش محلية وشرطة وجهاز كامل من الجواسيس المرتزقة ، واجهزة ادارية اخرى مستقطبين فيها وبصورة خاصة قيادتها ورؤساءها من العملاء الموالين لهم ، وبما أن هذه الادوات القمعية والاجهزة الادارية مكروهة من قبل جماهير الشعب ولا يوجد اي دافع للعمل فيها ، فقد ازمع الاستعماريون الانجليز منع الكثيرين من المواطنين من العمل في الشركات والمرافق العامة الاخرى ومضايقتهم بالاجانب مما دفع بالكثير العمل في هذه الادوات القمعية (جيوش — شرطة — مخابرات) مكرهين وتحت طائلة الجوع والتشرد مضافا الى ذلك استقطاب هذه الاجهزة الاستعمارية الرجعية كثيرا من العملاء العرب الذين خدعوهم في الوطن العربي والفارين من عقاب الشعب ، وها هم يمثلون هذه الاجهزة ويقومون بنشاطاتهم المدعومة بغية تثقيف المنتسبين لهذه الاجهزة الاستعمارية بالثقافة الاستعمارية الرجعية لضمان ولائهم للسلطات العميلة ، ناهيك عن دور الاجانب المرتزقة في هذه الاجهزة .

يا جماهير شعبنا :

ان هذه السياسات الامبريالية الرجعية تتجسد في هذا الطوق المفروض حول عمان وقطر والبحرين بقصد الدعم لركائزهم المحلية التي أصبحت عاجزة عن حماية نفسها « حماية المصالح الامبريالية » .

بتزايد المد الثوري في المنطقة واشتداد الثورة المسلحة في جنوب عمان (ظفار) كما تتجسد فيما يسمى باتحاد الامارات العربية وسلطنة عمان من اجل خدمة استراتيجيتهم فيما يلي :

١ — اسقاط النظام الثوري في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

٢ — الاجهاض والقضاء على الثورة المسلحة في جنوب عمان (ظفار) .

٣ — تصفية القوى الثورية والقضاء على اي تحرك ثوري في عمان وقطر والبحرين والجزيرة العربية بصفة عامة .

فلتحقيق هذه الاستراتيجية قام العدو بثلاث حملات تمشيط وتطويق استهدفت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وجنوب عمان (ظفار) وشمال عمان (رؤوس الجبال) .

١ — محاولة العدو التي كانت تستهدف فصل المحافظة السادسة والخامسة (حضرموت — المهرة) من ج.ي.د.ش. الموكلة للسعودية الاشراف عليها ، بشكل مباشر ، الا ان الحكومة الثورية وجماهير الشعب قد تمكنت من احباط هذه المؤامرة ومسك المتآمرين ، وكان العدو يهدف من ذلك ضرب الثورة في الجمهورية وفي نفس الوقت منع الامدادات عن الثوار في جنوب عمان .

٢ — اما بالنسبة لجنوب عمان (ظفار) فقد قام العدو بشن حملة مركزة على الثورة متمثلة في الغارات الجوية والقصف المركز والانزال المظلي بغية القضاء على الثورة ، الان جماهير شعبنا تصدت له وافشلت كل خططه وحملاته البربرية — بصلابة اكبر .

٣ — ان حملة التمشيط والارهاب التي قام بها العدو ولا زال يقوم بها حتى الان في شمال عمان (رؤوس الجبال) ما هي الا حلقة في سلسلة من سياساته الهادفة لضرب القوى الثورية . وفرض الخضوع والذل على جماهير شعبنا ، وقد جاءت هذه الحملة مع ما قامت به الامبريالية وعملائها على جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، وعلى جنوب عمان (ظفار) ، فلقد بدأت الحملة في الثامن عشر من شهر ديسمبر عام ١٩٧٠ ، وحشد فيها العدو اعدادا ضخمة لم يسبق للمنطقة ان شهدتها والتي بلغت ما يقارب من ٦٠٠٠ جندي ، وثلاثين طائرة هيليكوبتر ، و ٨ بوارج حربية حاشدا كل قواه العميلة في المنطقة (قوة ساحل عمان « الكوماندوس » — جيش سلطنة عمان — دفاع رأس الخيمة — دفاع ابو ظبي) وهذا يدل على الذعر والخوف الذي يعانيه العدو من الطلائع الثورية وجماهير شعبنا الباسلة الرافضة لوجوده ، ووجود عملائه الخونة .

لقد مهد العدو قبل قيام الحملة بشهرين حيث قام بمطاردة العناصر الوطنية واعتقال البعض منها بشكل تعسفي ومذعور ، ومحاولة شراء بعضها بالمال ، وبشكل عام القيام بحملة اغرائية بالاموال لكل انسان لديه الاستعداد لاخباره عن العناصر الثورية والوطنية ، وبث الشائعات بقصد تضليل المواطنين عن الهدف من حملته واخفاء طابعها المعادي لهم ، الا ان العدو فشل فيما قام به ولم يستطع الحصول على ما كان يهدف اليه ، وبشكل عام فان الجماهير رفضت وباصرار تقديم اي شيء يمس القوى الوطنية .

اما الان فالعدو يقوم باسلوب اخر ، الاعتقالات الكيفية ومهاجمة بيوت المواطنين ليلا واعتقالهم ومطاردتهم مضافا الى ذلك الاهانات التي تتعرض لها الجماهير ، وفي نفس الوقت عملية التهجير الجماعية « الاسلوب التقليدي للاستعمار الانجليزي في المنطقة » من المناطق التي شن حملته عليها كاسلوب لامتصاص النقمة الناتجة عن اعماله الارهابية ، والتي تنفذ بواسطة ركائزه وعملائه الحكام في المنطقة، فتاريخ شمال عمان قد شهد عددا من هذه الاساليب المجرمة مثال على ذلك : مسالة تهجير اهالي منطقة « بخه » في رؤوس الجبال ودور حاكم رأس الخيمة — صقر بن محمد — في ذلك .

اما ما حدث في المدن أثناء الحملة وبصورة خاصة في مدينة « دبي » قيام الشرطة والجواسيس بالبحث عن العناصر الوطنية ومطاردتها واعتقالها وتخويفها وارباكها بقصد تشريدها او دفعها للقيام باعمال تبرر اعتقالها في أثناء الحملة ، قيام المخابرات بارسال كثير من الرسائل لبعض التجار تهددهم بخطف ابنائهم اذا لم يدفعوا مبالغ معينة ، والغرض منها شيئين ، اولا : انساب هذه الاعمال للقوى الثورية واظهارها بمظهر التخريب وارهاب المواطنين ، ثانيا : ابعاد نظر الجماهير في المدن عما يجري في رؤوس الجبال من حملة ارهاب يقوم بها .

اما فيما يخص ارغام حاكم « بخه » الشيخ حمدان التخلي عن الحكم بعد ان رفض اي تدخل مباشر من قبل المخابرات الانجليزية بانشاء مراكز للجيش ورفضه تنفيذ اوامرهم ، فلقد مهدوا لعملهم الاجرامي هذا بتجميد المشاريع المقدمة من ابو ظبي « الزهيدة في حد ذاتها » راجعين ذلك لعجز الحاكم عن القيام بذلك ، فالحقيقة هي عكس هذا ، بل المسالة الاساسية هي رفضه ان يكون عميلا لبريطانيا كما هو الحال لبقية الحكام .

هكذا تتكالب الامبريالية العالمية وفي مقدمتها بريطانيا لادامة سيطرتها على منطقتنا ، لما تشكله هذه المنطقة من اهمية عظيمة للاحتكارات النفطية الامبريالية ، التي على اساسها وضع الاستعماريون استراتيجيتهم لضرب القوى الثورية والارادة الجماهيرية لكي يعرقلوا بكل مقدراتنا كما يحلو لهم ، هذا ما يريده اعداؤنا الامبرياليون والرجعيون المحليون على حد سواء .

اننا اليوم وباكثر الحاح مطالبين بالوقوف بحزم وبارادة صلبة امام سياسات الامبرياليين وعملائهم وافشالهم واسقاط سيطرتهم ، واقامة سلطة الشعب معتمدين على جماهير شعبنا الباسلة ، وعلى كل الشرفاء الذين يرفضون العيش تحت الذل والاهانة ولا بد ان تتضافر كل الجهود لانقاذ الوطن من هذا الخطر الذي يتعرض له منذ الاحتلال الانجليزي حتى اليوم .

■ تتمات ■

تتمة الميبيسيا : ضحية التراجع غير المنتظم

لقد حدث اختلال في موازين القوى ، وهذا صحيح ، ولكن القيادات اليمينية اصدرت حكمها عمليا بعد أيلول مباشرة بان الصراع قد حسم نهائيا لصالح السلطة ، ولهذا فانها قد تصرفت على هذا الاساس ، وكانت ، بالتالي ، تعتبر أن كل اتفاق جديد تعقده مع السلطة الرجعية هو مكسب كبير ينبغي أن تغتبط له الجماهير والتي كانت وياللغرابة تصاب بالدهشة وخيبة الامل !! لان هذا المكسب قد تم انجازه بفضل براعة المفاوضين وذكائهم وصلاتهم الحسنة مع الطرف الاخر !!

ان القيادات اليمينية تدرس الواقع من قفاه ، ولا تستطيع أن تتعلم درسا واحدا من تجاربها ونكساتها ، بل يركبها الذعر والرغبة في الخلاص بأي ثمن من حلبة الصراع ، ولكن الوحيدين الذين يتعلمون عملا ويدفعون ثمنا غاليا لتعلمهم هم الجماهير الشعبية وطلائعها المنظمة .. ولسخرية التاريخ لا يبدو أن هناك طريقا اخر سوى هذا وبواسطة هذا الثمن الباهظ .

واذا كان هناك في النهاية من يحلو له ادراج كافة الخطوات السياسية والاتفاقات تحت قائمة « التكتيك والمرونة السياسية » ، فانا على استعداد للقبول والتسليم جدلا بكل الاتفاقات والبروتوكولات المعقودة فيما لو قيل لنا عن خطوة سياسية جادة واحدة تم اتخاذها من أجل حماية المقاومة والحركة الوطنية وانقاذها من مأزقها . ونحن واثقون تماما أن الجماهير قادرة على فهم هذه المسألة اذا لمست تنازلا من هذا الجانب ، واستعدادا سياسيا وعمليا من اجل التقدم في الجانب الاخر . ولكن أحدا لم يلمس ذلك سوى النظام الرجعي الذي اتقن لعبته بذكاء واخذ بالتالي في حسم الصراع لصالحه بشكل متسارع .

ان قضية المقاومة تمر الان في بداية مرحلة سوداء ، تعرض مجموع مكاسب شعبنا ونضالنا الوطني للانحسار ولسنوات طويلة ، وليس أمام الكوادر والقيادات المتقدمة الا العمل السريع والملح من أجل تنظيم ولحمة صفوفها ، واعادة تصحيح برنامجها بما يتفق مع مهام الظرف الراهن ، واستئناف النضال بكل أشكاله الممكنة والقائمة من أجل اعادة تركيب الحركة الوطنية بقيادة جذرية وبرنامج جذري يقود مجموع جماهير شعبنا على درب الخلاص .

ان كل يوم يمضي يقرع الاجراس معلنا افلاس القيادة اليمينية عن شق طريق التحرر الوطني ، وهو يوم تخسره بالتأكيد مجموع الجماهير والقضية الوطنية .

تتمة صورة من تحرك مطلبي في بلدة بقاعية (شمسطار)

لهم . وكان منظرا رائعا في ساحة البلدة : الوفد المؤلف من ٣٢ شخصا يمثلون الاهالي والشباب يحيط بهم طلاب المدرسة التكميلية في البلدة من جهة ، وثلاثة من اتباع البلدية المسلحين من الجهة الاخرى ، يقومون بالاستفزاز من أجل فرط الوفد . كان التناقض مجسدا في صورة حية .

لقد اجرى الوفد مقابلات مع « مصلحة الانعاش الاجتماعي » ورئيس الوزراء ورئيس البلدية ورئيس المجلس الشيعي الاعلى . واود أشير الى أن الوفد صادف بعض النواب «على ابواب» السلطة التنفيذية ، فلن اتوقف الا عند المقابلة مع رئيس المجلس الشيعي ورئيس البلدية .

دار قسم من الحديث مع رئيس المجلس الشيعي حول شيخ البلدة والشيخ الذي اتينا على ذكره في البداية . فذكر انه مدفوع من « الحزبيات » . أما عمال الفازية : « فقد حاولنا انصافهم ولم نفلح حتى الان » . وبالنسبة لمطلب الطبيب الدائم : « وقعوا عريضة » . كانت مفاجأة . كان التوقع ان سماحته ما أن يسمع بذلك المطلب العادل من اهل البلدة الشيعيين الفقراء ، حتى يكون على رأس الوفد مهددا اولي الامر اذا لم يستجيبوا . فكان الرد : الشيخ لم يكن مدفوعا من « الحزبيات » اما عمال الفازية فطريقهم الى تحقيق مطالبهم هو تنظيمهم وتضامن رفاقهم العمال معهم .

واخيرا « كنا نتوقع اكثر من العريضة » ! هنا قال « المجلس الشيعي ليس سوى مواطن عادي وفقط اقوى بقليل » وكان الرد : ان تصور « الشيعة » ، الذي كان نتيجة للمبررات التي اعطيت من اجل انشاء المجلس الشيعي الاعلى ، كان يرى في المجلس وسيلة « لانصاف الشيعة » وما انصاف الشيعة ؟ أهو اقتسام الوظائف الكبيرة في اجهزة الدولة ام مطالب العمال والفلاحين والفقراء من الشيعة ؟

وخرج الوفد ، ليس كما دخل ، حسب تعليق ناقم لاحد اعضاء الوفد ، بل وفي ذهنه صورة اوضح .

المقابلة مع رئيس البلدية :

كان الجو متوترا . فرئيس البلدية بعد أن كان مطمئن البال الى تفتت خصومه التقليديين، فها هو يرى جبهة صلبة تقف بوجهه ولا ينفع معها الترغيب بالمنافع . وكان المطلب قد تحدد على الشكل التالي : اجبار البلدية على اعتماد المبلغ المطلوب من اجل تأمين الطبيب الدائم . وبعد محاولات تملص مختلفة اجبر على الوعد بذلك . والتنفيذ في الاسبوع التالي .

ولم يكن بوسعه الادعاء ، كما جرت العادة ، انه « من اهل البلدة » . فقد كان مجبرا على الوقوف في مكانه الطبيعي: المواجه « لاهل البلدة » .

وعاد الوفد ليجتمع الى « الاهالي » ويبلغهم ما حصل له . وقد تغير الجو كثيرا . واطل بعض « الوجهاء » برؤوسهم من اجل « قطف الثمار » . وشكلت لجنة متابعة عادت فاجبرت على تنفيذ الوعد .

والان ، مطالب اخرى في طريقها ، الى الطرح . ووعي سياسي متزايد ، وخطوات اخرى — ولو متواضعة — ، على طريق ضرب سلطة الاقطاع السياسي .

تتمة لماذا تريد الدولة تحويل دور المعلمين الى ثانويات ؟

— سيظهر على المدى البعيد ان دور المعلمين بسنواتها الثلاث الاولى لا تلعب اي دور متميز بالنسبة للثانويات ، لذلك ليس هناك من مبرر لوجود طالب يتقاضى منحة لانه يدرس في بئر حسن ، والاخر لا يتقاضى منحة لانه يدرس في الطريق الجديدة .

— ستبرز السنة الرابعة مجال التمايز الوحيد بين الثانويات والدور ، لذلك يصبح من المنطقي بدل اجراء امتحانات الدخول الى الدور بعد المرحلة التكميلية ان تجري لحملة البكالوريا القسم الثاني الذين يدرسون سنة رابعة وبذلك توفر الدولة تكاليف اعداد معلمين طيلة ثلاث سنوات .

— هذا بالاضافة الى ان مستوى الاعداد التربوي سيتدنى كثيرا (على انخفاضه في هذه الفترة) بسبب تخصيص ثلاث سنوات لدراسة برامج معقدة متضخمة لا ترفع من كفاءة الطالب التربوية .

وتضيف اللجان الى انه ينبغي التصدي لتوجه الدولة لالغاء دور المعلمين عبر التصدي لاقرار مناهج الثانويين في دور المعلمين . الا ان موقفنا هذا لا يعني اننا لا ندخل بالاعتبار مطلب طلاب الدور : الدخول الى الجامعة الا اننا لا نقر ان الانطلاق في هذا المبدأ هو المدخل لبحث قضية تعديل المناهج . ان اللجان تعتبر ان من حق طلاب الدور الانتساب للجامعة بمجرد حصولهم على الشهادة التعليمية .

ضمن هذا الفهم تطرح اللجان اقتراحاتها المحددة لتعديل مناهج الدور .

● ان احدى الغايتين اللتين تسعى اليهما برامج دور المعلمين هي تزويد طلبتها بمعرفة للمواد التي سوف يدرسونها تزيد بعض الشيء عن معرفة تلامذتهم المقبلين لهذه المواد .

● أما الغاية الثانية فهي تزويد طلبة الدور ببعض الادوات التربوية التي تتيح لهم مزيدا من الفعالية في تطبيق برامج المدارس الابتدائية — التكميلية .

ان اي نقد لبرامج دور المعلمين لا يسعه الا أن يتخذ محورا مقدار نجاح البرامج المذكورة ومقدار فشلها في تحقيق هاتين الغايتين . ان نظرة سريعة على البرامج الحالية تبرز الانتقائية والحشو في المواد غير التربوية ، كما وأن اي طالب متخرج في الدار يمارس التعليم يستطيع أن يبرهن بألف مثل ومثل على مدى عقم المواد التربوية التي تدرس في الدار في اداء مهمتها .

لذلك وانسجاما مع مهمة دور المعلمين في اعداد معلمين للتعليم الرسمي الابتدائي — التكميلي تطرح اللجان التعديلات التالية على البرامج :

— تقسم الدور الى فروع ويعتبر كل فرع مجالا للتخصص في مادة (او عدة مواد متجانسة مثلا الفيزياء والكيمياء والعلوم الطبيعية) ويجري تقسيم وقت الدراسة في كل فرع الى ثلاث اقسام : قسم لتمكين الطالب من اتقان المادة نفسها وقسم اخر لتعليمه أفضل الاساليب لتدريسها وقسم ثالث للمواد التربوية . ومن الممكن جمع طلاب السنة الواحدة في فرعين او اكثر اثناء تدريس المواد الاخيرة (التربوية) لانها مشتركة فيما بينهم ، بالاضافة الى ذلك يصبح من المطلوب تخصيص مزيد من الوقت لهذه المواد .. على ان يعدل مضمونها لتغدو اداة فعالة في يد المعلم المقبل يستفيد منها لحل المشكلات الملموسة التي تعترض نمو طلبته وتعلمهم .

— تخصص دور للمرحلة الابتدائية وبما ان امتلاك المعلومات التي تدرس في المرحلة الابتدائية أمر سهل يجري التشديد فيها على المواد التربوية .

تتمة الحزب الشيوعي بين التفرج والوعظ

من حيث اختيار امكنتها فليسمح لنا الرفاق العلنيون بذلك !! لقد مرت المظاهرات بالاحياء الشعبية لاسماع مطالب الطلاب لاهاليهم ، وخلال سيرها كانت لجان العمل الطلابي توزع بيانات موجهة للاهالي .. هل من عيب في ذلك ؟ ما هو خط السير المقترح ؟!

كانت المظاهرات تتوجه الى البلد حيث المراكز التجارية اي حيث مراكز « الطغمة المالية » التي تتأثر من اقل انزعاج ، بهدف الضغط .. هل من اعتراض ؟ ما هو خط التوجه البديل ؟ اما النتائج التي كانوا يحذرون منها دائما فلا يجب علينا ان نعرفها !

كل هذه المسائل الثانوية لا جواب عليها .. بل يحمل الينا طلاب الحزب الشيوعي بيانات تؤكد على « ان طلاب الحزب الشيوعي بين الثانويين الذين وقفوا ويقفون دائما الى جانب المطالب الطلابية ... الخ .... يؤكدون مرة اخرى : تأييدهم التام والكامل لجميع المطالب الطلابية ...... استنكارهم لاسلوب العمل الذي اتبع مؤخرا (المقصود المظاهرات) ومزايدات بعض الفئات .... استنكارهم الحازم لاساليب القمع وشجبهم لهذا الاسلوب الخ ...... (هذه مسطرة من بيانات الشيوعيين حيث يتساوى الاستنكار للقمع مع استنكار المظاهرات) .

... في ختام المقال ، كما في ختام كل بياناتهم ، يصل رفاقنا الشرعيون الى نتيجة مؤداها أن المهمة المباشرة الان (وفي نهاية السنة بالذات) هي انتخاب الروابط ... والمقال يعترف « رغم نواقصها والشكل المشوه الخ » ... لكنه يتناسى ان هذه الروابط كانت موجودة سابقا ولا زالت وانها كانت عديمة الفعالية ...

كلا يا رفاق !.. ان المهمة المباشرة الان هي في الحفاظ على زخم التحرك وعلى المكسب الاساسي الذي حققته الحركة الطلابية اي النفس الطويل والاصرار على مطالبها الاساسية (التعريب — الغاء البكالوريا قسم اول) ومتابعة هذه المطالب ...

المهمة المباشرة هي في تنمية اشكال العمل الديمقراطية والاستفادة من التجارب ..

وفي غياب الاداة النقابية الديمقراطية ، وفي ظل ضعف الوعي السياسي ، تقع مسؤولية هذه المهام المباشرة على العناصر الواعية والنشيطة : اي على الفئات المنظمة في لجان عمل والتي قامت خلال التحرك الاخير بطرح المواقف وعملت على التنسيق بين مختلف الثانويات والمناطق .

ان الحزب الشيوعي يتكلم عن مظاهرات الثانويين من موقع المتفرج الواعظ ....وهو يكرر ويجتر سخافاته حول الشلل المغامرة المندسة في صفوف الطلاب ملتقيا في ذلك مع تصريحات الوزارة وارباب الحكم ... (اولم يعلن عن تبرؤه من مظاهرة السبت ؟!) ...

من الذيلية في لحاق المواقف واللهث وراءها .. الى التفرج خلال التحرك العام الكبير .. الى الوعظ بعد انتهاء المعركة : مواقف « ثورية » يقفها الشيوعيون العلنيون ... من اجل تصحيح مسار الحركة الطلابية ...

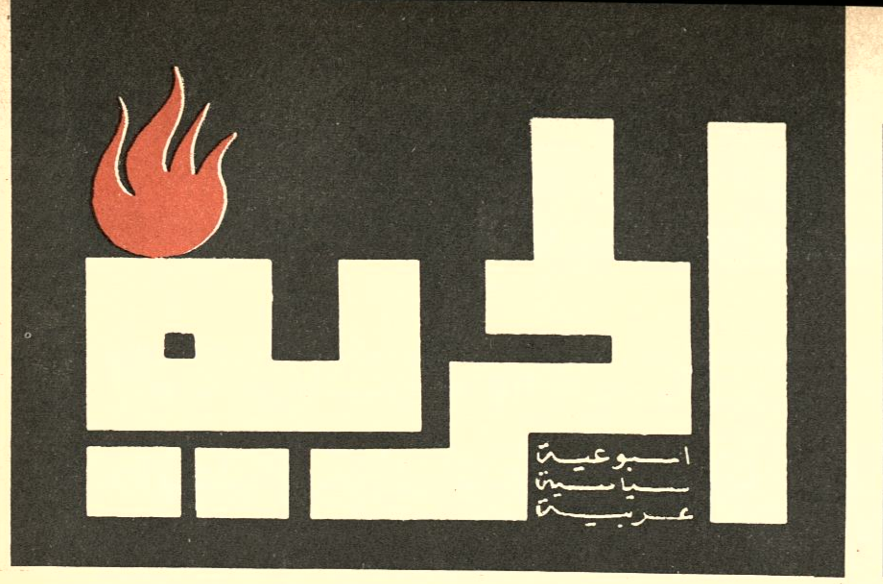
ولكن ... « على طريق ذلك (وبالاذن من كاتب مقال نداء الطلاب) لا بد من حملة واسعة في صفوف الشيوعيين العلنيين من اجل ايضاح اساليب النضال وتعميق الوعي لمحتواها » ...

تتمة ملاحظات حول التجارة الخارجية

التجاري اللبناني والذي بلغ ١٤٥٢ مليونا عام ٦٩ مثلا يؤمنه لبنان بواسطة تصدير خدماته السياحية والمصرفية والتجارية ... الى المنطقة العربية بالتحديد . وجذبه لرساميلها المحلية .

— بلغت قيمة الخدمات المباعة للسوق الخارجي (خدمات تجارة ترانزيت اعادة تصدير سياحة اصطياف مصارف) عام ٦٥ تبعا لتقديرات (صايغ — عطا الله) مبلغ ٦١٨ مليونا ، وهذا المبلغ على ضخامته لا يكفي لسد العجز في الميزان التجاري اللبناني، ما يكمل سد العجز بالتحديد هو حركة الرساميل العربية وتدفقها على السوق اللبناني .

نستطيع ان نستنتج اذن ان امكانية استمرار التوازن الاقتصادي الراهن في لبنان مرهون بصورة اساسية باستمرار الوضع العربي على ما هو عليه وان اي تغيير سياسي في هذا الوضع سوف يؤدي الى الاخلال بهذا التوازن الرجراج .



AL-HOURRIAH - No. 554 / 15-2-1971 - BEYROUTH • بيروت ١٥ - ٢ - ١٩٧١ - ٥٥٤ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل

ثورة ظفار ومستقبل الخليج العربي

الحياة في المنطقة المحرّرة



■ تصريحات يوسف "الأشقر" "الثوري":

الفاشستية القديمة تحاول أن تتكيف

■ "الشلل المغامرة" واليمينيون في الحزب "الشيوعي":

كيف ينتقل فريق يساري إلى خدمة الحكم

■ شهادة واقعية عن مصلحة كهرباء لبنان: نشأتها وتطورها



الاقتراح المصري على محك التصلب الاسرائيلي